واقع الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي ومتطلبات تطويرها

The Reality of Partnerships between Saudi Public Universities and the Non-Profit Sector and the requirements of their developments

إعداد

لما بنت عبد العزيز بن سليمان العبيدي

Lama Abdulaziz sulaiman Al-Obaidi

طالبة دكتوراه أصول التربية- قسم السياسات التربوية، كلية التربية- جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

أ.د/ فهد بن سلطان السلطان

Fahd Sultan Al-Sultan

أستاذ أصول التربية- قسم السياسات التربوية، كلية التربية- جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

Doi: 10000000000

استلام البحث: ٢٨ / ٤ /٢٠٢٥

قبول النشـــر: ٤ / ٦ / ٢٠٢٥

العبيدي، لما بنت عبد العزيز بن سليمان والسلطان، فهد بن سلطان (٢٠٢٥) واقع الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي ومتطلبات تطويرها. ***المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر،٩(٥٢)، ٥٤٥ ـ٥٨٨.

http://jasep.journals.ekb.eg

واقع الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي ومتطلبات تطويرها

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى رصد واقع الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي، والوقوف على أبرز معوقات الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي، وتحديد متطلبات تطوير الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، وأداة الاستبانة لجمع البيانات والمعلومات من مجتمع الدراسة والذي يشمل أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، وجامعة الملك عبد العزيز، وعددهم (١٠١٩٩) عضو هيئة تدريس، ونظرًا لكبر حجم المجتمع تم تحديد عينة عشوائية طبقية مكونة من (٣٧٠) عضو هيئة تدريس وذلك وفقًا لجدول مورجان. وتوصلت إلى أن درجة ممارسة الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي جاءت بدرجة متوسطة، وفي مقدمتها: تحفز الجامعة طلبتها للتعاون مع منظمات القطاع غير الربحي في المجال التطوعي، وتمنح الجامعة درجات لتطوع الطلبة بمجال تخصصهم في القطاع غير الربحي، وتحرص الجامعة ومنظمات القطاع غير الربحي على التواصل الفاعل بينهما. كما أن درجة تأثير معوقات الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي جاءت بدرجة عالية، وتمثلت أهم المعوقات في: زيادة العبء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة، وضعف تسويق منظمات القطاع غير الربحي لإمكانياتها المميزة، وقلة المحفزات من الجامعة لمشاركة أعضاء هيئة التدريس في الخدمات المقدمة لمنظمات القطاع غير الربحي. وأخيرًا جاءت متطلبات تطوير الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي جاءت بدرجة عالية، وأهمها: طرح مبادرات للبحث العلمي المشترك بين الجامعة ومنظمات القطاع غير الربحي، وإتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة بالعمل مستشارين لدى منظمات القطاع غير الربحي، ووضع سياسة واضحة تنظم العلاقة بين الجامعة ومنظمات القطاع غير الربحي.

الكلمات المفتاحية: الشراكة- الجامعات السعودية- القطاع غير الربحي.

Abstract:

The study aimed to monitor the reality of partnerships between Saudi public universities and the non-profit sector, identify the most prominent obstacles to partnerships between Saudi public universities and the non-profit sector, and identify

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

the requirements for developing partnerships between Saudi public universities and the non-profit sector. As well as in order to accomplish the study objectives, a descriptive survey approach and a questionnaire were used to collect data and information from the study population, which includes (10199) faculty members at King Saud University, Imam Abdulrahman bin Faisal University, and King Abdulaziz University, and due to the large size of the population, a stratified random sample of (370) faculty members was selected according to the Morgan table. The study concluded that the degree of partnership practice between Saudi public universities and the non-profit sector was moderate, most notably: the university motivates its students to cooperate with non-profit sector organizations in the volunteer field, the university grants degrees for student volunteering in their field of specialization in the non-profit sector, and the university and non-profit sector organizations are keen to communicate effectively between them The impact of obstacles to partnerships between Saudi public universities and the nonprofit sector was high. The most significant obstacles were: the increased academic burden on university faculty members, the lack of marketing of nonprofit sector organizations' distinctive capabilities, and the lack of incentives from the university to engage faculty members in the services provided to nonprofit sector organizations. Finally, the requirements for developing partnerships between Saudi public universities and the nonprofit sector were highly rated, the most important of which were: introducing initiatives for joint scientific research between the university and nonprofit sector organizations, providing the opportunity for university faculty members to work as consultants to non-profit sector organizations, and concluding a clear policy regulating the relationship between the university and nonprofit sector organizations.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

Keywords: Partnership - Saudi universities – Non-profit sector

المقدمة:

يعد التعليم الجامعي أحد العناصر الأساسية المهمة في دعم التنمية البشرية في جميع أنحاء العالم، لما يقوم به من صناعة المعرفة والعلم ونشرهما، إضافةً إلى دوره المهم في تطوير البحث العلمي الذي يدفع بعجلة الحياة إلى التقدم في شتى المجالات، ويكشف عن مشكلات المجتمع ويحاول أن يجد الحلول لها. وذلك للوصول إلى أفضل الممارسات التي تمكن الفرد والمجتمع من النجاح وإحراز التقدم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومع التحول نحو اقتصاد المعرفة بات دور التعليم الجامعي في النمو الاقتصادي يكتسب أهمية أكبر، حيث يمثل التدريب والتعليم رافدًا أساسيًا في جهود الدول لزيادة معدلات التنمية وتخفيض مستوى البطالة وتوفير الحياة الكريمة لشعوبها، ولا يقتصر دور مؤسسات التعليم العالي على نقل المهارات السلوكية والمعرفية والتقنية التي تجعل العمال فاعلين في سوق العمل، بل يتم تقييمها بشكل متزايد على أنها محركات البحث التي يمكن أن تدفع الابتكار وروح المبادرة والإنتاجية (صيوح وآخرون، ٢٠٢١).

وقد أولت رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ (٢٠١٦) عناية خاصة بالتنمية البشرية من خلال الاهتمام بالتعليم بكافة مراحله، ووضعت على عاتق الجامعات مسؤولية ضخمة في تأهيل الكوادر البشرية القادرة على مواكبة التحولات التي ستشهدها المملكة في جميع المجالات خلال السنوات المقبلة. كما اهتمت اهتمامًا جليًّا بتمكين وتطوير القطاع غير الربحي، وأولته تركيزًا واضحًا في مستهدفات الرؤية، فخصصت له العديد من البرامج، وأفردت له العديد من الأهداف منها الوصول بمساهمة القطاع غير الربحي من١% إلى ٥% في الناتج المحلي الإجمالي. فالقطاع غير الربحي سيسهم في نمو الثروة وتوفير عدد من فرص العمل وتقليل نسبة العاطلين، كما هدفت إلى زيادة عدد المتطوعين من (١١) ألف متطوع إلى مليون متطوع في القطاع غير الربحي.

كذلك من أهداف مبادرات الرؤية تحقيق التنمية المستدامة في القطاع غير الربحي، وتعزيز التعاون بين المنظمات غير الربحية والحكومية، وتشمل المستهدفات أيضًا تطوير الموارد البشرية وتعزيز الابتكار والتقنية في المؤسسات غير الربحية، وتوسيع نطاق الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الربحية وتحسين جودتها (جامعة أم القرى، ٢٠٢٢).

كما عملت مبادرات برنامج التحول الوطني (٢٠٢٢) وهو أحد برامج الرؤية على تمكين القطاع غير الربحي وإشراكه في تقديم الخدمات

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الحكومية الموجهة للمجتمع. فالقطاع غير الربحي شريكًا تنمويًا حيث يؤدي دورًا مهمًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعمل برنامج التحول الوطني يدًا بيد مع المنظمات غير الربحية لتعميق أثرها وتعظيمها، وتوسيع نطاق خدماتها وتطويرها، كذلك يسعى لأن يكون لهذا القطاع دور أكبر في القطاعات التي تدعم الأولويات التنموية كالتعليم والأبحاث.

وقد بينت نتائج دراسة (أحمد، ٢٠٢١) أهمية الشراكة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات القطاع غير الربحي حيث تحسن هذه الشراكة التنسيق بين القطاعين، كما تحسن الكفاءة وتحقق الاستدامة والاستمرارية في تنفيذ المشاريع، كذلك تحقق التكامل بين الموارد والإمكانيات البشرية والمادية، وبالتالي تستهدف تعظيم المردود الاجتماعي والاقتصادي أي تهدف للصالح العام.

كما أشارت جملة من الدراسات إلى قيمة شراكة التعليم الجامعي بالذات مع القطاع غير الربحي منها دراسة خصاونة والكحلان (2023) Al-Kahlan and Khasawneh والتي بينت أن التعاون بين الجامعات ومنظمات المجتمع المدني أداة ناجحة للتنمية المستدامة. كما توصلت نتائج دراسة قاسم وآخرون (2020) Kassem et al. إلى أن الشراكات التي أنشأتها المنظمات غير الربحية مع عدة جهات ومنها الجامعات لديها القدرة على لعب دور رئيسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتبادلة بطرق يمكن أن تحقق معًا المزيد من التأثير والاستدامة وزيادة القيمة لجميع الشركاء. وبناءً على ما سبق تتضح أهمية الشراكة بين القطاع غير الربحي والجامعات في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

مشكلة الدراسة:

تتضح أهمية الشراكة بين الجامعات والقطاع غير الربحي في أمور كثيرة أهمها يتمثل في أنها تعمل على تحويل التعليم إلى مشروع مجتمعي قائم على مبدأ تشاركي وحشد مختلف المعنيين به والنظر إليه كإشكالية تتطلب تضافر الجهود للقطاعات في حل مشكلات التعليم والتغلب عليها (سليم، ٢٠٢٠).

كما أن هناك تطور في القطاع غير الربحي في المملكة فبدلًا من تركيز منظماته على نشاط الخدمات الاجتماعية والبالغ ٣٧.٠٦%، والدعوة والإرشاد والتعلم الديني بنسبة ٢٢.٨٤%، أصبح هناك تواجد للمنظمات غير الربحية العاملة في مجال البيئة والتعليم والأبحاث والتأييد والمؤازرة والثقافة والترفيه، وقد بلغت ٢.٦٩% للثقافة والترفيه، و١.٥٥% للتعليم والأبحاث، و٠.٩٨% للبيئة، و١٨.٣٦% للتنمية والإسكان، و١.٧٦% للتأييد والمؤازرة (مؤسسة الملك خالد، ٢٠٢١أ).

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

وقد توصلت دراسة بارشيد (٢٠١٧) إلى ضرورة حرص الجامعات على توطيد العلاقة مع منظمات القطاع غير الربحي. كذلك حاجة الجامعات السعودية إلى تعزيز مواردها المالية وتنويع مصادر التمويل، وذلك حسب ما اتفقت عليه بعض الدراسات مثل (البشر، ٢٠٢٣؛ العقيلي والقحطاني، ٢٠١٩؛ مبروك ومصطفى، ٢٠٢٢).

ومن العوامل التي تدفع للشراكات أن الخدمات التي تقدمها المنظمات المتعاقدة أكثر كفاءة وفعالية مما يمكن أن تؤديه الحكومة بمفردها (Mendel, 2013). كما تجمع الشراكات بين المصالح والأشخاص المتنوعين لتحقيق هدف مشترك من خلال التفاعلات وتبادل المعلومات وأنشطة التنسيق. وتسمح هذه الجهود للشركاء بالجمع بين المعرفة والمهارات والموارد حتى يتمكنوا من إنجاز المزيد معًا أكثر من الإنجاز الفردي (Jozefowicz, 2015).

كما بينت دراسة المنكاع (٢٠٢١) وجود معوقات بدرجة كبيرة تحد من مشاركة أعضاء هيئة التدريس في خدمة القطاع غير الربحي مثل كثرة الأعمال الإدارية، وعدم وضوح قنوات الاتصال بينهم، بالرغم من تعدد مجالات المشاركة الممكنة كالاستشارات الفنية أو المهنية، وعمل الأبحاث ذات العلاقة بالتخصص ومجال العمل في منظمات القطاع غير الربحي. أيضًا هناك موافقة بدرجة عالية في دراسة القضيبي (٢٠٢١) على قصور قنوات التواصل بين قيادات الجامعة ومنظمات القطاع غير الربحي. وعدم وجود استراتيجيات فعالة لتفعيل الشراكة بينهما. كما توصلت دراسة الشهراني (٢٠٢٢) في نتائجها إلى أن هناك ضعف بمستوى الاتصال بين إدارة الشراكة بين الجامعات السعودية والمؤسسات الأخرى ومنها مؤسسات المجتمع غير الربحي، كذلك ضعف مبادئ الحوكمة في إدارات الشراكة، أيضًا قلة التجهيزات الإدارية والمالية لها، وأخيرًا ضعف التحسين المستمر بها.

وبهذا تتضح أهمية شراكة الجامعات مع القطاع غير الربحي للتغلب على تحديات هذا العصر التي لم تعد الجامعات ومنظمات القطاع غير الربحي قادرة على مواجهتها بمفردها دون تفاعل ومشاركة كل منهما الآخر، وبناءً على ما سبق تتمثل مشكلة البحث في **واقع الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي ومتطلبات تطويرها.**

أسئلة الدراسة:

١. ما واقع الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
٢. ما معوقات الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

٣. ما متطلبات تطوير الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

أهداف الدراسة:

١. رصد واقع الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
٢. الوقوف على أبرز معوقات تطوير الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
٣. تحديد متطلبات تطوير الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

أهمية الدراسة:

أولًا: الأهمية النظرية:

- تأطير الواقع الحالي لتطوير الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي، ومجالاتها وتبادل المنفعة بينهما.
- تأتي الدراسة الحالية استجابة لنتائج الدراسات السابقة التي أوصت بأهمية الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي مثل (بارشيد، ٢٠١٧؛ السمحان، ٢٠٢٠؛ القضيبي، ٢٠٢١؛ الكحلان وخصاونة Al-Kahlan & Khasawneh, 2023؛ المنكاع، ٢٠٢١).
- تكتسب هذه الدراسة أهميتها من موضوع الشراكة في ظل سعي المملكة العربية السعودية لتحقيق رؤية ٢٠٣٠ من خلال استثمار كافة الموارد المادية والبشرية لتنمية المجتمع السعودي وتكامل مؤسساته الحكومية والأهلية.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية:

- أن نتائج هذه الدراسة وتوصياتها قد تفيد منسوبي القطاع غير الربحي في معرفة المجالات والأنشطة التي يمكن من خلالها تطوير الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي.
- قد تفيد مسؤولي الجامعات الحكومية في تنويع مصادر تمويل الجامعات الحكومية في السعودية للبرامج التعليمية والبحث العلمي والخدمات المساندة.
- قد تسهم نتائج هذه الدراسة في مساعدة القائمين على عمادات خدمة المجتمع في تحديد خطط الأعمال التطوعية ذات الأولوية بالتنفيذ مع القطاع غير الربحي.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت هذه الدراسة على تحديد واقع الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي في سبع مجالات هي: (الاستشارات، والتدريب، والبحث العلمي، وتمويل البرامج بالجامعات الحكومية،

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

وتطوع طلاب الجامعات، والابتكار الاجتماعي، وإسناد الخدمات الحكومية)، ومعوقاتها، ومتطلبات تطويرها.

- **الحدود الزمانية:** تم تطبيق هذه الدراسة في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي١٤٤٦هـ/ ٢٠٢٥م.
- **الحدود المكانية:** اقتصرت هذه الدراسة على ثلاث جامعات من الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية، وذلك نظرًا لكبر حجم مجتمع البحث، وهي جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل بمدينة الدمام، وجامعة الملك عبد العزيز بمدينة جدة، وجامعة الملك سعود بمدينة الرياض.

مصطلحات الدراسة:

- **القطاع غير الربحي Non-profit Sector:**

التعريف الاصطلاحي: "منظومة الأنشطة الأهلية والخدمات التطوعية والمنظمات غير الحكومية، التي لا تقصد الربح أساسًا، وتهدف إلى تحقيق غرض من أغراض البر أو التكافل أو التعاون أو التنمية الاجتماعية أو غيرها من أغراض النفع العام أو المخصص" (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، ٢٠٢١).

التعريف الإجرائي: الجمعيات والمؤسسات الأهلية غير هادفة للربح، التي يشرف عليها المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، وتهدف إلى تقديم الخدمات اجتماعية أو اقتصادية لتحقيق النفع العام لأفراد ومؤسسات المجتمع.

- **شراكة الجامعات مع القطاع غير الربحي Universities partnership : with non-profit sector**

التعريف الاصطلاحي: هي مجموعة من الصيغ والأساليب المشتركة بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية في صورة اتفاقيات ملزمة لهما، وتحقيق المنفعة المتبادلة بينهما في مجالات محددة (عبدالحسيب، ٢٠٢٠).

التعريف الإجرائي: مجموعة من الآليات التي ينبغي أن تقوم بها كلًّا من الجامعات الحكومية السعودية، والمؤسسات والجمعيات الأهلية التي يشرف عليها المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، وتكون في صورة عقود واتفاقيات بين الطرفين بهدف تحقيق المنفعة المتبادلة بينهما، وذلك في سبع مجالات وهي: الاستشارات، والتدريب، والبحث العلمي، وتمويل البرامج بالجامعات الحكومية، وتطوع طلاب الجامعات.

الإطار النظري:

الشراكة بين الجامعات الحكومية والقطاع غير الربحي:

- **مفهوم الشراكة بين الجامعات الحكومية والقطاع غير الربحي:**

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

يعرف تفعيل الشراكة بأنه مجموعة من العمليات والآليات التي ينبغي أن تقوم بها كلٌ من الجامعات السعودية ومؤسسات المجتمع وق طاعاته المختلفة في صورة عقود ملزمة لكلا الطرفين، وتحقيق المنفعة المتبادلة في مجالات: التوعية بأهمية الشراكة، والشراكة التعليمية، والتأهيل والتدريب، والشراكة البحثية، والاستشارات العلمية، والخدمة العامة؛ بهدف تدعيم الشراكة المجتمعية، وتوسيع جوانبها، وتعدد مجالاتها (عبدالحسيب، ٢٠١٧).

كما تعرف بأنها مصالح مشتركة أو علاقات تعاقدية مبنية على اتفاقيات متبادلة تأتي استجابة لأولويات التنمية مع تحقيق مبادئ الشفافية والمحاسبية. فهي اتفاق بين الطرفين لتحقيق أهداف مشتركة، وأكدت على أن يقدم كل طرف ما لا يستطيع الآخر إنجازه منفردًا، وأشارت إلى أن أساس الاتفاق وجود عقد مبرم يوضح فيه ما لكل طرف من حقوق وما عليه من واجبات وأدوار (جمعة، ٢٠١٨).

كذلك يتحدد مفهوم الشراكة بالتالي:

- علاقة مخطط لها جيدًا بين أطرافها بشكل يسمح بتكوين شبكة عمل يشترك فيها الطرفين في السلطة وفي استثمار الموارد المتاحة.
- تتسم العلاقة بين أطرافها بأنها علاقة تعاقدية ذات مواد قانونية وملزمة لهؤلاء الأطراف.
- تؤكد الشراكة على ضرورة الالتزام بمبدأ المحاسبة والشفافية.
- تركز الشراكة على وجود منفعة لجميع أطرافها.
- إن أفضل الشراكات الرابحة هي التي يتم من خلالها التعاون والتفاهم والتعلم بين أطرافها (سليم، ٢٠٢٠).

أيضًا تعرف الشراكة بأنها وجود قيم تعاونية بين الجامعات والقطاع غير الربحي من أجل النهوض بجميع نواحي المجتمع اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا (القضيبي، ٢٠٢١).

ويقصد بالشراكة بين الجامعات الحكومية والقطاع غير الربحي في هذه الدراسة بمجموعة من الآليات المشتركة بين الجامعات الحكومية السعودية، والمؤسسات والجمعيات الأهلية التي يشرف عليها المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، في صورة اتفاقيات تحقق المنفعة المتبادلة بينهما في سبع مجالات وهي: الاستشارات، والتدريب، والبحث العلمي، وتمويل الجامعات، وتطوع طلاب الجامعات، والابتكار الاجتماعي، وأخيرًا إسناد الخدمات الحكومية في الجامعات للقطاع غير الربحي.

- **أهداف الشراكة بين الجامعات الحكومية والقطاع غير الربحي:**
- تمكين الباحثين من التعامل مع مشكلات واقعية والمساهمة في إيجاد حلول مناسبة لها.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- مساعدة النشاط المجتمعي في تطوير أساليبه من خلال الأساليب العلمية الحديثة.
- ربط استراتيجية البحث العلمي في الجامعات بمشكلات ومتطلبات التطوير الشامل في المجتمع.
- ضمان الإفادة من الموارد والإمكانات المتاحة بمؤسسات المجتمع لتطوير منظومة البحث العلمي.
- المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمؤسسات المجتمع المختلفة.
- زيادة قدرة الجامعات على إنتاج المعرفة الجديدة والإفادة منها في تطوير المجتمع.
- تحسين كفاءة المؤسسات المجتمعية وتطوير خدماتها وزيادة إنتاجيتها.
- توفير مصادر تمويل جديدة تمكن الجامعات من تطوير أدائها ورفع كفاءتها التعليمية والبحثية.
- دمج الطالب في المجتمع من خلال إشراكهم وتدريبهم في مؤسساته لتنمية مهاراتهم وخبراتهم.
- مساهمة الجامعات في التنمية من خلال تحقيق الرؤية الاقتصادية المستقبلية لمجتمعاتها (شحاته ورشاد، ٢٠١٩).
- تزويد الطلاب بمزيد من الخبرات العملية.
- الحصول على الدعم المادي لتمويل مراكز البحوث المشتركة بين الجامعات والمؤسسات.
- توظيف أعضاء هيئة التدريس كخبراء ومستشارين في تلك المؤسسات.
- تحسين المهارات الفنية والتقنية والأكاديمية للقوى العاملة بالمؤسسات (سليم، ٢٠٢٠).
- تطوير مهارات منسوبي القطاع غير الربحي مثلًا بإطلاق مجتمع الممارسة المهنية الافتراضي بحيث يتيح هذا المجتمع للكفاءات التعليمية المتنوعة، وتقديم برامج تدريبية وتطويرية تفاعلية تساهم في تنمية جدارات منسوبي المنظمات.
- تطوير برنامج الرخصة المهنية لقيادة منظمات القطاع غير الربحي في قطاع التعليم بالتعاون مع الجامعات، بحيث يكون متطلب لشغل منصب قادة المنظمات غير الربحية (آل عاتق، ٢٠٢٤).
- تطوير برامج بناء قدرات مؤسسي المنظمات التعليمية غير الربحية، وتقديم برامج تدريبية للقائمين على المنظمات غير الربحية التعليمية بما يتوافق مع مجالات الاحتياج والمشاركة.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- التوسع في مشاركة الجامعات السعودية في تحديد الاحتياجات التنموية في المناطق التابعة لها وتفعيل دور الجامعات في خدمة المجتمع بطريقة منهجية ومنظمة (الجويرة، ٢٠٢٤).
- أن تتساعد بيوت الخبرة ومراكز الأبحاث والدراسات بتطوير خبرات القطاع غير الربحي ونمذجتها، ليتم تمحيص وتطوير آليات ومنهجيات العمل بالقطاع، كما يوجد كم هائل من البيانات والمعلومات والممارسات في القطاع غير الربحي مما يجعله جاذبًا للجامعات (الفوزان، ٢٠٢٣).
- أخيرًا التغلب على بعض المعوقات التي يعاني منها القطاع غير الربحي، ومنها: ضعف في الوعي في بدور وواقع القطاع غير الربحي، كذلك يوجد ضعف عام في إتاحة الفرص للقطاع غير الربحي تقديم الخدمات في قطاع التعليم، أيضًا وجود احتياج تنموي عالي في جميع المجالات التعليمية مع نقص في المشاركة الفعلية للقطاع غير الربحي في المجالات المختلفة، وفي الوقت نفسه يعاني القطاع غير الربحي التعليمي من قلة وجود خدمات التدريب التقني والمهني، وضعف استقطاب المتطوعين من خبراء والمتخصصين لمنظمات القطاع غير الربحي التعليمي (آل عاتق، ٢٠٢٤). إضافة إلى التغلب على تحدي الاستدامة المالية (الطريف، ٢٠٢٤).

ويلاحظ مما سبق تعدد الأهداف التي تسعى الشراكة إلى تحقيقها ويمكن تلخيصها في رفع كفاءة الجامعات البحثية، وزيادة مصادر تمويلها، وتطوير خدماتها الاجتماعية لدى مؤسسات المجتمع من خلال حل مشكلاتها، وسد احتياجاتها، وتلبية متطلباتها، وتطوير أساليبها، وتدريب منسوبيها، كذلك زيادة مهارات طلاب الجامعات، وتنوع فرص تطوعهم. وتوسيع أثر القطاع غير الربحي، وزيادة الوعي بدوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

- **عوامل نجاح الشراكة بين الجامعات الحكومية والقطاع غير الربحي:**

وتتمثل أهم عوامل نجاح الشراكة بين الجامعات ومنظمات القطاع غير الربحي فيما يلي:

- قناعة القيادات الجامعية ومسئولي المؤسسات المجتمعية بأهمية وضرورة الشراكة، والمنافع المتبادلة التي تعود على الطرفين جراء هذه الشراكة.
- وجود رؤية مشتركة وتعاون بين الطرفين، واتفاق حول الأهداف والاستراتيجيات، وجدول زمني محدد.
- توفير الجامعة لقاعدة بيانات وشبكة معلومات مشتركة عن احتياجات الأفراد والمؤسسات، ومتطلبات القطاعات، والأنشطة المختلفة التي يمكن أن تقدمها الجامعة لها.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- نشر ثقافة الشراكة بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وأفراد المجتمع من خلال اللقاءات المفتوحة، والدورات التدريبية، وورش العمل التحفيزية.
- الثقة والاحترام المتبادل، وتقاسم السلطة والمسئولية، وتوزيع الأدوار وتحدي الصلاحيات، ووضع خطة لمواجهة التحديات المتوقعة.
- المرونة وقابلية الخطط والاستراتيجيات للتعديل وفقا للمتغيرات الجديدة، والحرص على تحقيق المنافع المتبادلة، وتقديم كل طرف للتسهيلات اللازمة لنجاح الشراكة.
- وجود بنية تحتية مؤهلة بالكوادر البشرية والمتطلبات المادية اللازمة لدعم الشراكة بين
الجامعات ومنظمات المجتمع، والمساهمة في تحقيق أهداف كلا الطرفين.
- التأكيد على المنفعة المتبادلة؛ من حيث إفادة منظمات المجتمع من إمكانيات الجامعة وخبراتها، وحصول الجامعة على موارد مالية تساعدها في الجودة والتطوير.
- الإعلان في وسائل الإعلام المختلفة عن الشراكات التي تتم بين الجامعات ومنظمات المجتمع، وتوضيح الفوائد التي عادت على كلا الطرفين منها.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على تقديم خدماتهم لمجتمعاتها، وحثهم على المبادرة لعقد اتفاقيات شراكة مع مؤسسات المجتمع وقطاعاته المختلفة.
- تحفيز الطالب على الانخراط في الشراكات المجتمعية، وذلك من خلال الحوافز المادية والمعنوية، وربط مشاريع التخرج بتفعيل الشراكة المجتمعية (عبدالحسيب، ٢٠١٧).

وكما ذكر عبدالحسيب (٢٠٢٠) بأن هذه العوامل وغيرها تساعد في وجود علاقات قوية وثقة متبادلة بين الجامعات ومنظمات مجتمعاتها، وحصول تعاون وتواصل مستمر بينهما، وقيام شراكات فعالة مثمرة، فيجب تحديد الأهداف، وتوحيد الرؤى، وتوضيح الخطط، وتحديد البرامج الزمنية، وتوزيع المسؤوليات، وتحديد الصلاحيات؛ وذلك حتى تنجح الشراكة، وتؤتي أكلها، وتحقق أهدافها الموضوعة، وتصل إلى غاياتها المنشودة.

- **مجالات الشراكة بين الجامعات الحكومية والقطاع غير الربحي:**

١ـ الاستشارات العلمية:

بما أن الجامعات تمتلك كفاءات بشرية وخبرات ومهارات في جميع المجالات والمعارف والتي من الصعب الحصول عليها في جهات أخرى، لذا تعد بيوت خبرة لمؤسسات المجتمع ولقطاعاته المختلفة. ويمكن الاستفادة من ذلك من خلال عدة طرق منها الاستشارات العلمية المتخصصة من قبل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وذلك عن طريق نماذج مختلفة منها:

- استشارات قصيرة المدى لحل مشكلة محددة.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- استشارات متعلقة بالتقنية وتطويعها للمجتمع.
- كذلك استشارات تتعلق بتطوير الإنتاج وتسويقه.
- استشارات تتعلق بتطوير الأداء الاقتصادي والإداري (السلطان، ٢٠٠٨).

والجامعة لها دور فعال في توفير الخبرات والكفاءات العلمية والفنية الداعمة لمؤسسات المجتمع، وتطوير الخبرات والمشاريع الإنمائية وما تتطلبه هذه المشاريع من دراسات واستشارات فنية (الخليفة، ٢٠١٤). حيث تعد الجامعات مجالًا حيويًا لإحداث التنمية والتطوير بالمنظمات والمؤسسات المجتمعية لما تملكه من كوادر وكفاءات علمية.

٢- التدريب:

يعد التدريب أحد مجالات الشراكة بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية لدورها الرئيسي في تنمية القدرات البشرية بالمؤسسات واكسابهم كل جديد في المجالات العملية. حيث تمتلك الجامعات خبرات بشرية مؤهلة متمكنة من تقديم مختلف أنواع البرامج التدريبية، وإقامة شراكة جادة وفاعلة (الأحمد، ٢٠١٥).

ويكون توفير فرص التدريب والتعليم المستمر للعاملين في القطاع غير الربحي، بناءً على الاحتياج الواقعي، وبناءً على نتائج الدراسات والأبحاث، كما تعقد الدورات التدريبية واللقاءات والورش العلمية التي تخدمهم وتزودهم بحاجاتهم من القوى المدربة والكفاءات المطلوبة (بارشيد، ٢٠١٧).

وبذلك توفر الجامعات الرعاية الأكاديمية والتطوير المهني والتدريب للعاملين في مؤسسات وجمعيات القطاع غير الربحي بحسب حاجاتهم وتخصصاتهم العملية بما يحدث التنمية المنشودة ويحقق أهدافها.

٣- البحث العلمي:

البحث العلمي أساس مهم لعمليات التطوير والتنمية وذلك عن طريق توظيف نتائج البحث في الواقع العملي، فالبحث العلمي كما ذكر عبد الحسيب (٢٠٢٠) يمثل أكثر مجالات الشراكة بين الجامعات والمؤسسات انتشارًا فيمكن عن طريقه يتم حل المشكلات الواقعية، أو تطوير تقنيات معينة، أو إدخال أساليب علمية حديثة. ويمكن الربط بين البحث العلمي بالجامعات ومنظمات المجتمع من خلال ما يلي:

- الحرص على ربط الرسائل العلمية وأبحاث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، وإتاحتها للمؤسسات وقطاعات المجتمع المختلفة للاستفادة منها في حل مشكلاتهم، وتلبية احتياجاتهم.
- الأخذ بصيغة الإشراف المشترك في الرسائل التطبيقية بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وخبراء المنظمات المجتمعية بحيث يجتمع في البحث الإفادة العلمية والخبرة العملية.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- الأخذ بصيغة البحوث التعاقدية والتي يتم فيها التعاقد بين العمادات ومنظمات المجتمع لإجراء بحوث عملية لصالحها من جانب أعضاء هيئة التدريس المتميزين بالجامعات مقابل دعم مالي كامل (عبدالحسيب، ٢٠١٧).

كما يعد مجال البحوث التطبيقية من أهم مجالات الشراكة لأنه يعود بالفائدة العظيمة على كلا الطرفين حيث تستقيد الجامعات في زيادة مواردها المالية، والمؤسسات في حل مشكلاتها (الأحمد، ٢٠١٥).

ويتضح مما سبق أن الشراكة في مجال البحث العلمي يحقق العديد من المنافع للجامعات حيث يوفر لها الفرص للقيام بوظيفتي البحث العلمي وخدمة المجتمع، كما يفيد منظمات القطاع غير الربحي، ويساهم في تعزيز أهدافها والتغلب على مشاكلها الحالية والمستقبلية.

٤ـ تطوع الطلاب الجامعيين:

من أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ غرس ثقافة التطوع لدى أفراد المجتمع الذي يؤدى إلى إسهام ذوو الخبرات في العمل التطوعي الاحترافي لتقديم الحلول التخصصية للتحديات التي تواجه جميع فئات المجتمع ومنظماته عبر مجموعة من اللقاءات والورش التدريبية والاستشارات الفردية (التقرير السنوي لرؤية السعودية ٢٠٣٠ للعام ٢٠٢٢).

كما يمكن التغلب على ضعف توجه الطلاب نحو استثمار أوقات فراغهم فيما ينفعهم حيث لا يقضونه بما يعود عليهم بالنفع وزيادة في المهارات التي تؤهلهم للحصول على وظائف مناسبة وذلك من خلال الانخراط في الدورات التدريبية أو الأعمال التطوعية أو العمل المبكر (برنامج تنمية القدرات البشرية، ٢٠٢١).

فعلى الجامعات أن تقوم بعدة أدوار لتعزيز العمل التطوعي منها إلزامية العمل التطوعي، وتوفير الفرص التطوعية للطالب، ونشر ثقافة العمل التطوعي وممارساته في مؤسسات التعليم العالي. والقيام بمزيد من الأبحاث في مجال العمل التطوعي الجامعي (بالشرف والعباسي، ٢٠٢١).

إضافة إلى التغلب على ما أشار له (الهويش، ٢٠١٩) وهو أن دور الجامعات في نشر ثقافة العمل التطوعي متوسط ومن معوقات ذلك أن التركيز الأكاديمي في الجامعات يضعف من المشاركات المجتمعية بما فيه العمل التطوعي.

وقد انتقل التطوع لاختصاصات المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي وعمل على تنظيمه حيث عمل على نشر ثقافة التطوع، وتشجيع العمل التطوعي، وتنظيمه وتمكينه، بما يحقق زيادة الفرص التطوعية وتنوعها، وزيادة عدد المتطوعين. كما أشار المركز إلى أن هذه الخطوة ستكون امتدادًا للجهود السابقة في تشجيع الأعمال التطوعية وتنويعها وزيادة عدد المتطوعين الذين بلغ عددهم حتى

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

نهاية عام ٢٠٢٣م ما يزيد عن ٨٣٠ ألف متطوع (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، ٢٠٢٣).

ومما سبق يتضح أهمية التطوع لكل من الطلاب الجامعيين وزيادة مهاراتهم ولمنظمات القطاع غير الربحي مما يتيح زيادة أعداد المتطوعين لديهم بشكل هادف ومقنن.

٥-إسناد الخدمات الحكومية:

يقصد به عملية نقل تقديم الخدمات الحكومية من القطاع الحكومي إلى القطاع غير الربحي، حيث إنها تتم عبر علاقة تعاقدية بمقابل مالي بين القطاع الحكومي والقطاع غير الربحي في مجال تنفيذ وتشغيل مشروعات وخدمات الجهة الحكومية الموجهة للمجتمع بشكل مباشر، وذلك يكون بجودة عالية مقابل عائد مالي حيث يساهم في الاستدامة المالية للمنظمة غير الربحية. مما يساهم في تحقيق الهدف الإستراتيجي لرؤية ٢٠٣٠ وهو تأهيل منظمات القطاع غير الربحي وتمكينها من تحقيق أثر أعمق. ويتحقق ذلك من خلال سن أنظمة وتشريعات للمنظمات غير الربحية وحصر وتحديد الخدمات الحكومية التي من الممكن إسنادها إلى منظمات القطاع غير الربحي (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، د.ت).

كما تسهم مبادرة إسناد الخدمات الحكومية من القطاع الحكومي إلى القطاع غير الربحي على رفع جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين من الخدمات الحكومية عبر منظمات القطاع غير الربحي، ورفع فاعلية وكفاءة الخدمات الاجتماعية، وتحسين الصورة الذهنية للقطاع غير الربحي (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، ٢٠٢٥).

حيث ذكر السلمان (٢٠٢٣) أن الإسناد الحكومي يعد أحد أقوى الممكنات والأدوات المقدمة لصالح القطاع غير الربحي والتي تعزز من: الاحترافية، والتخصص، والاستدامة المالية.

وبالتالي تكمن أهمية إسناد الخدمات الحكومية للقطاع غير الربحي، والأثر المترتب عليه في التالي:

- زيادة فعالية إسهام المنظمات غير الربحية في تنمية المجتمع.
- زيادة الموارد المالية في سبيل تحقيق الاستدامة المالية.
- تحسين الصورة الذهنية للقطاع غير الربحي من خلال تقديم خدمات ذات جودة عالية للفئات المستفيدة.
- زيادة أعداد المتطوعين وذلك بتوظيفهم في مجالات تنفيذ الخدمات الحكومية.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- زيادة القوى العاملة وتحسين بيئة العمل من خلال استقطاب ذوي الكفاءة للمساهمة في رفع جودة الخدمات المقدمة (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، د.ت).

وبالتالي يتضح مدى إسهام إسناد الخدمات الحكومية بالجامعات لمنظمات القطاع غير الربحي في تحقيق المنفعة للقطاع غير الربحي وذلك بتحسين الصورة الذهنية فيه، وزيادة مهارات العاملين به، والاستدامة المالية له، وأخيرًا توفير الفرص المتنوعة للمتطوعين.

٦- الابتكار الاجتماعي:

الابتكار الاجتماعي هو حل جديد لمشكلة اجتماعية بطريقة أكثر فعالية وكفاءة واستدامة من الحلول الموجودة، كما أنه حل يشكل قيمة حقيقية للمجتمع ككل وليس للأفراد. وقد يكون الابتكار الاجتماعي منتجًا، أو عملية انتاج، أو تكنولوجيا، أو فكرة، أو قانونًا، أو حركة اجتماعية، أو تداخلًا بين أكثر من عنصر.

تتميز عملية الابتكار الاجتماعي بعدة خصائص منها:

الإنسانية: حيث أن تتم من خلال الإنسان وهدفها الأساسي تلبية حاجة الإنسان، كذلك التفاؤل والإيجابية في التفكير: فهي ضرورة لمواجهة التحديات المعقدة، أيضًا الإبداع: وهو يتيح توليد العديد من الأفكار المختلفة، والنظر إلى التحدي من زوايا مختلفة لإنتاج حلول جديدة، إضافةً إلى أنه ذا أثر اجتماعي: حيث يهدف لإيجاد حل التحدي الاجتماعي أما إذا كان الحل مبتكرًا وليس له أثر إيجابي على المجتمع ككل فلا يعد عملية ابتكار اجتماعي، أخيرًا يجب أن يكون قابل للتنفيذ (الطاهر، ٢٠٢٤).

ورؤية المملكة ٢٠٣٠ تعد المحرك الرئيس لتعزيز الابتكار وتطوير الاقتصاد المعرفي في المملكة، فالابتكار في رؤية المملكة ٢٠٣٠ يركز على تطوير مهارات وقدرات الكوادر البشرية من خلال توفير فرص التدريب والتطوير المهني، كما يسعى الابتكار في رؤية المملكة ٢٠٣٠ لتطوير حلول مبتكرة وتقنيات مستدامة للحفاظ على البيئة وتعزيز الاستدامة في القطاعات المختلفة. ولتعزيز الابتكار؛ عملت الدولة على إنشاء بيئة ملائمة له، من خلال تسهيل إجراءات التراخيص، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتوفير التمويل والاستثمارات في الأبحاث والتطوير، كما تقوم بتوفير الدعم والتدريب للمبتكرين وتشجيع التعاون بين القطاعات المختلفة لتعزيز التبادل الفكري والابتكار (الأتربي، ٢٠٢٣).

كما تكمن أهمية الابتكار الاجتماعي في توفير استجابات محلية للتحديات الاجتماعية المعقدة والتي تعتمد على الموارد المحلية، وتحريك الفاعلين المحليين لتصميم حلول للتحديات الاجتماعية، أيضًا دمج مختلف الجهات المعنية للتصدي لهذه التحديات من خلال طريق جديد للعمل معًا، كذلك إشراك المستفيدين في تصميم

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الحلول واعتبارهم خارطة طريق لتصميم الحلول، وأخيرًا تقديم حلول أفضل باستخدام موارد أقل (هواري والمعمار، ٢٠١٩).

ومما سبق يتبين فائدة الابتكار الاجتماعي في توليد العديد من الحلول المختلفة لمشكلات المجتمع المعقدة والتي تبرزها منظمات القطاع غير الربحي، والتي حرصت الدولة على تشجيع التعاون بين القطاعات المختلفة لحلها، كذلك تطوير مهارات الكوادر البشرية لتعزيز التبادل الفكري وتسهيل عملية الابتكار الاجتماعي.

٧-تمويل البرامج بالجامعات الحكومية:

لإيجاد بدائل لتمويل التعليم الحكومي فقد سعت الجامعات لتبني مفهوم الجامعة المنتجة من خلال انجاز العديد من الأبحاث والاستشارات للقطاعين العام والخاص، وبرامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر والتدريب بمقابل مالي وما تقدمه بعض الشركات الكبرى مثل أرامكو وسابك من تبرعات سنوية أو تمويل لعدد من الكراسي العلمية، إلا أن هذه الإيرادات تعتبر هامشية وضئيلة جدًا مقارنة بما يخصص للجامعات من ميزانية الدولة حيث تصل نسبة إجمالي هذه الإيرادات حوالي ٢% فقط من ميزانية بعض الجامعات (الحربي، ٢٠١٥). كذلك لابد من التنوع في مصادر التعليم العالي فمن الصعب الاعتماد على تمويل أحادي من قبل الدولة (الجهني، ٢٠٢٢). لذا أصبح من الضرورة شراكة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم الجامعي.

فقد تجاوز القطاع غير الربحي، كشريك تنموي محلي، مرحلة التعافي من جائحة كوفيد١٩ بثبات، مع معدلات مخاطرة عند أدنى مستوى تاريخي، وميزانية مالية ضخمة تشكل أصولًا بأكثر من ربع ترليون ريال، وإيرادات سنوية بقيمة (٨) مليار ريال ونفقات سنوية قدرها (٧.٥) بنهاية عام ٢٠١٩م. كما يتمتع القطاع بدور محوري في رؤية المملكة ٢٠٣٠، وتعلق الآمال على مساهمته التنموية والاقتصادية مما يفتح المجال لآفاق نمو واسعة، وتمهيد لمنظومة تشريعية ورقابية محكمة. حيث يتوقع أن ينمو القطاع بمعدلات سنوية استثنائية تصل إلى نسبة نمو تقدر بـ (٩٢%) في عدد المنظمات، ومضاعفة عدد الموظفين عدة مرات من (٧٢,١٥١) موظف اليوم ليصل إلى ما يعادل (١%) من مجموع الوظائف في المملكة. ويخطو القطاع بثبات نحو تحقيق مستهدفه في رفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى (٣٢٠) مليار ريال والتي تعادل ٥% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة سنويا في ٢٠٣٠م. ومن المخطط أن يساهم صندوق دعم الجمعيات في ضخ ما يقارب من (٧ إلى ١٠) مليار ريال سنويًا في منظمات القطاع غير الربحي من

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

خلال حشد الأموال من مختلف فئات المستثمرين والمساهمين والمانحين (مؤسسة الملك خالد، ٢٠٢١).

ومما سبق يتضح أنه يمكن مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل الجامعات الحكومية مقابل ما تقوم به الجامعات من خدمات متنوعة لمنظمات القطاع غير الربحي كالاستشارات، والتدريب، البحوث العلمية.

النظريات المفسرة للدراسة: تستند هذه الدراسة إلى نظريتي التبادل الاجتماعي، والنسق الاجتماعي، ويمكن تعريفهما، وتفسير علاقتهما في هذه الدراسة كالتالي:

- **نظرية التبادل الاجتماعي:**

يعد جورج هومانز وبيتر بيلاو من رواد نظرية التبادلية التي تشير إلى ميل الأفراد للحصول على أكبر قدر من تحقيق المصالح أثناء تفاعلاتهم الاجتماعية مع الآخرين إذ يقوم التفاعل على أساس نفعي فيحسب كل طرف مقدار الفائدة التي يحصل عليها من هذا التفاعل؛ فأي تبادل يسعى لتحيق أقصى فائدة ويقلل من التكلفة إلى الحد الأدنى (الغريب، ٢٠٠٩).

ولا تهتم نظرية التبادل بالسلوك الفردي، وإنما تهتم بالتفاعل بين الناس المشاركين في تبادل للمكسب والخسارة. ويستمر التفاعل عندما يكون هناك تبادل للمكاسب، ويتوقف هذا التفاعل عندما يؤدي إلى خسارة لأحد طرفي التفاعل أو كليهما (عبد الجواد، ٢٠٠٩).

كما أن هناك حالات لعدم التوازن وذلك عندما لا تتضمن التبادلات الاجتماعية مكافأة متساوية بالنسبة لطرفي التبادل. وتشير هذه النظرية إلى أن التبادل لا يقتصر على التعامل المادي، بل يشمل أشياء غير مادية مثل المشاعر والخدمات المختلفة، ومن خلال هذه العمليات التبادلية يؤدي المجتمع وظائفه المختلفة (لطفي، ١٩٩٤).

وبالتالي تعد القضايا الأساسية للنظرية التبادلية كما يلي:

١. يتطلع البشر في علاقاتهم الاجتماعية إلى تجنب السلوك المكلف الذي لا يعود عليهم بالفائدة، ويتأسس التبادل وفقًا لذلك على أساس حساب التكلفة والعائد.
٢. التبادل لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، وإنما يرتبط بالجوانب النفسية والاجتماعية.

أما وحدة التبادل فهي نوعين: مصادر تبادلية متباينة مثل تبادل سلعة بنقود، ومصدر تبادلي واحد مثل سلعة بسلعة (الغريب، ٢٠٠٩). كما ركز بلاو على توافق القيم، وأن أعضاء المجموعة يلتزمون بمعاييرها ويتلقون الاستحسان مقابل هذا الالتزام وهذا ما يساهم في الحفاظ على المجموعة واستقرارها (ريتزر وستينسكي، ٢٠٢١).

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

وفي هذه الدراسة تعتمد نظرية التبادل الاجتماعي على مبدأ أنه لا يمكن الحصول على شيء دون مقابل؛ فيدفع كل طرف مقابل ما سيحصل عليه من مميزات؛ فالجامعات الحكومية والجمعيات والمؤسسات غير الربحية من خلال هذه الشراكة سيحصل كل منهم على مزايا ومقابل ماديًّا وغير مادي وذلك مقابل ما يقدمونه من خدمات مادية وغير مادية، مما يؤدي إلى عمل موحد ومتكامل، موجه للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، وبالتالي محققًا لأهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠.

- **نظرية النسق الاجتماعي:**

يعرف النسق الاجتماعي بأنه كيان مركب يشتمل على الكثير من النظم والجماعات، والأدوار والوظائف، والعلاقات والروابط، وله أبعاد بنائية وأخرى وظيفية، وحدود خارجية تعين علاقته بالأنساق الأخرى، وحدود داخلية تتعلق بطبيعته الخاصة أو تدعم وجوده الذاتي. ومن هنا جاء تعريف أشهر روادها تالكوت بارسونز للنسق الاجتماعي على أنه يتألف من فردين أو أكثر يتفاعلون بعضهم مع البعض الآخر على نحو مباشر أو غير مباشر، في ظل موقف معين تحكمه حدود فيزيقية وإقليمية، ومجموعة من الأدوار الاجتماعية (مرسي وعبدالجواد، د. ت).

كما حدد بارسونز عدد من الشروط الوظيفية للنسق الاجتماعي والتي تركز على الأنساق الكبرى وعلاقاتها مع بعضها البعض، ومنها أن الأنساق الاجتماعية يجب أن تبنى لكي تعمل في تناسب مع الأنساق الأخرى، ومن أجل أن يبقى لابد من أن يحصل على الدعم المطلوب من الأنساق الأخرى، كما يجب أن يلبي النسق نسبة كبيرة من احتياجات الفاعلين فيه، كذلك ينبغي أن يثير النسق المشاركة الكافية من أعضائه، وأخيرًا يحتاج النسق إلى لغة مشتركة لكي يستمر (أحمد، ٢٠١٩).

ولكل نسق اجتماعي متطلبات لاستمراره في البقاء وهي لا تتعلق بالتنظيم الاجتماعي فحسب، بل ترتبط أيضًا بالحاجات الشخصية لدى أعضاء المجتمع، وهي كالتالي:

١- التكيف: ويتطلب التكيف مع البيئة أن يقوم النسق الاجتماعي بتأمين التسهيلات والوسائل الضرورية لحياة أعضاء المجتمع، وتوزيعها من خلال النسق.
٢- تحقيق الهدف: ويشير تحقيق الهدف إلى مشكلة تحديد الأولويات بين أهداف المجتمع، والاستخدام الأمثل لموارد النسق من أجل تحقيق هذه الأهداف.
٣- التكامل: ويعني التكامل ضرورة التنسيق بين أجزاء النسق الاجتماعي والمحافظة على العلاقات الداخلية بين هذه الأجزاء. ووضع طرق لدرء الانحراف والتعامل معه للمحافظة على وحدته وتماسكه.
٤- المحافظة على بقاء النمط وإدارة التوتر: ليحافظ بقدر الإمكان على حالة التوازن فيه، وذلك بأن يتأكد المجتمع من أن أعضائه تتوافر فيهم الخصائص المناسبة لتحقيق الالتزام بالقيم الاجتماعية، ومهارات أداء الدور، والتعامل مع التوترات

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الداخلية والضغوط، فيكون أعضاء المجتمع قادرين على إدارة التوترات الانفعالية التي يمكن أن تظهر بين الأعضاء خلال التفاعلات الاجتماعية (لطفي والزيات، د. ت؛ كريب، ١٩٩٩).

مما سبق يمكن تفسير فلسفة الشراكة بين القطاع غير الربحي والجامعات الحكومية السعودية في ضوء نظرية النسق الاجتماعي بأنها نوع من التنظيم الاجتماعي بين الأنساق الاجتماعية والتي تشتمل على الجامعات الحكومية والمؤسسات والجمعيات غير الربحية، لتحقيق التكامل والتساند وإنجاز الأهداف الواضحة والمحددة والمشتركة بينهم، للمساهمة في تنمية البلاد اجتماعيًا واقتصاديًا، تنميةً تساهم في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠.

الدراسات السابقة:

دراسة بارشيد (٢٠١٧) بعنوان: "دور الجامعات السعودية في خدمة القطاع الخيري من وجهة نظر منسوبيها". هدفت الدراسة إلى معرفة دور الجامعات السعودية في خدمة القطاع الخيري من وجهة نظر منسوبي القطاعات الخيرية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وأداة الاستبانة والتي تم تطبيقها على (١١٥) من منسوبي القطاعات الخيرية. وتوصلت إلى عدة نتائج منها: أن مستويات دور الجامعات السعودية في خدمة القطاع الخيري جاءت بدرجة متوسطة في المحورين الأولين والمحور الأخير بدرجة قليلة. وجاءت المحاور بالترتيب الآتي: محور الشراكة المجتمعية وتقديم الاستشارات والخبرات قد جاء في المرتبة الأولى، يليه محور التدريب والتطوير والتعليم المستمر، وجاء في المرتبة الأخيرة محور الأبحاث والدراسات العلمية.

دراسة طه، وزايد (٢٠٢٠) بعنوان: "تصور مقترح لتفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية ومؤسسات المجتمع في ضوء خبرات بعض الدول ورؤية مصر ٢٠٣٠". هدفت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح للشراكة البحثية بين الجامعات المصرية ومؤسسات المجتمع في ضوء خبرات بعض الدول ورؤية مصر ٢٠٣٠، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأداة الاستبانة والتي طبقت على عينة قوامها ٣٧٥ من أعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا، وأسلوب دلفاي والذي طبق على عينة الخبراء والتي تضمنت قيادات من الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: ضرورة إسناد مشروعات البحوث ذات الاهتمام المشترك بين الجامعات المصرية ومؤسسات المجتمع إلى الكفاءات المتخصصة من الباحثين، والتوسع في عقد المؤتمرات وورش العمل بين خبراء الجامعات ومؤسسات المجتمع من أجل توافر الحوار حول المشكلات وآلية التصدي لها، والتركيز على تسويق منتجات الأبحاث وتنويع مصادر التمويل.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

دراسة أحمد (٢٠٢١) بعنوان: "ظاهرة الشراكة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني تأصيل نظري في ضوء الخبرة المصرية". هدفت الدراسة إلى التأصيل لمفهوم الشراكة عمومًا والشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الأهلي خصوصًا، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي للتراث المكتوب حول مفهوم الشراكة، أما أداة الدراسة فهي المصادر والوثائق من مقالات ودراسات سابقة وأبحاث، وبعد تحليلها تم استخلاص الدروس المستفادة منها. ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة: أن للشراكة بين المؤسسات الحكومية والقطاع الأهلي أهمية في تحسين درجة الفاعلية وتحسين التنسيق بين القطاع الأهلي والحكومي، وأن من أهداف الشراكة تعظيم المردود الاجتماعي والاقتصادي فهي تهدف للصالح العام. أما مبررات اللجوء إلى الشراكة فمنها زيادة المرونة والكفاءة والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وإدارة هذه الموارد.

دراسة القضيبي (٢٠٢١) بعنوان: "واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص". هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وأداتي الاستبيان والمقابلة، وقد تكون مجتمع الدراسة من القيادات بجامعة القصيم، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج منها: أن واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم، ومؤسسات المجتمع المدني، جاء بدرجة متوسطة، وجاءت متطلبات تحقيق الشراكة بدرجة عالية ومنها الاستثمار الأمثل للموارد، كما جاءت معوقات تحقيق الشراكة بدرجة عالية، ومنها: قصور قنوات التواصل بين قيادات الجامعة ومؤسسات المجتمع، وانشغال الجامعة بأدوارها في البحث العلمي والتدريس، ووجود بعض الاتجاهات التي تقاوم التغيير وتتحفظ في مجال الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع.

دراسة المنكاع (٢٠٢١) بعنوان: "تصور مقترح لتفعيل دور أعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران في خدمة منظمات القطاع غير الربحي في ضوء مستهدفات رؤية ٢٠٣٠". هدفت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لتفعيل دور أعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران في خدمة منظمات القطاع غير الربحي في ضوء مستهدفات رؤية ٢٠٣٠، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وأداة الاستبانة التي طبقت على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران. وتوصلت إلى عدة نتائج منها: أن مشاركة أعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران في خدمة منظمات القطاع غير الربحي ضعيفة، وتمثلت أبرز جوانب مشاركة أعضاء هيئة التدريس في خدمة منظمات القطاع غير الربحي في ورش العمل التخصصية في حال وجهت لهم

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الدعوة، وأن مجالات المشاركة الممكنة متعددة، منها: الاستشارات الفنية أو المهنية، وعمل الأبحاث بمجال العمل في منظمات القطاع غير الربحي، وعضوية الجمعيات العمومية. كذلك وجود معوقات كبيرة تحد من تلك المشاركة مثل كثرة الأعمال الإدارية، والعبء التدريسي، وعدم وضوح قنوات الاتصال بينهم.

دراسة البشر (٢٠٢٣) بعنوان: "آليات تمويل الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية في ضوء الجامعات المماثلة في الولايات المتحدة". هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تمويل الجامعات في السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، وتقديم اقتراحات لتنويع مصادر التمويل في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء تجربة الجامعات الأمريكية العامة. واستخدمت الدراسة المنهج البحثي المقارن، وتوصلت إلى أن الجامعات السعودية تسعى لتنويع مصادر التمويل، فلازال التمويل الحكومي بشكل عام هو المصدر الرئيس لتمويل الجامعات الحكومية السعودية. ومن مصادر التمويل في التجربة الأمريكية والتي يمكن للجامعات السعودية الاستفادة منها عقد الشراكات مع الجهات غير الحكومية في تمويل العديد من البرامج وتقديم الخدمات الاستشارية والبحثية، كما قدمت الدراسة اقتراحات لتنويع مصادر التمويل في الجامعات السعودية منها: بناء شراكات وعلاقات مثمرة مع الجهات المختلفة ومنها المنظمات غير الربحية لتمويل بعض البرامج الدراسية وتقديم برامج المنح لعدد من الطلاب. ووضع حسابات ومنصات تبرع للجامعات الحكومية والتشجيع على دعمها ماديًا.

دراسة جوزيفوس Jozefowicz (2015) بعنوان: " A Study Of Factors That Influence Partnerships Between Universities And Nonprofit Organization". والتي هدفت إلى معرفة العوامل المؤثرة على الشراكات بين الجامعات والمؤسسات غير الهادفة للربح، واستخدمت الدراسة المنهج النوعي، وأداة المقابلة والتي طبقت على (٧) من قادة المؤسسات غير الهادفة للربح التي تعقد الشراكات مع الجامعات بولاية كنتاكي، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: حددت الدراسة بعض العوامل المؤثرة على نجاح الشراكات بين الجامعات والمؤسسات غير الهادفة للربح وهي الثقة المتبادلة، والتواصل الواضح بين الجامعة والمؤسسة غير الهادفة للربح، كما تتأثر الشراكات بالرؤية المشتركة التي تعترف باحتياجات كل شريك وتقدرها. ومن العوائق التي تحول دون الشراكة الفعالة العوامل الشخصية مثل الافتقار إلى الرؤية، والتواصل غير الفعال، وعدم المساواة في القوة. كذلك تعتبر الشراكات من الأدوات الفعالة التي تساعد في تلبية الاحتياجات، والتغلب على القضايا التي تواجه الجامعات والمنظمات غير الهادفة للربح.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

دراسة بيرزين وديرينغ Berzin & Dearing (2019) بعنوان: " Building Capacity for Innovation: The Case of an Academic–Nonprofit Partnership". هدفت الدراسة إلى إنشاء شراكة عميقة بين كلية بوسطن ومنظمة خدمات اجتماعية غير ربحية. عرضت هذه الدراسة الشراكة الناجحة بينهما وسمي التعاون بالابتكار مع العائلات (IF) والذي يهدف إلى دعم البحث والتدريس والتدريب. وشمل أنشطة التدريب الداخلي للطلاب، وسلسلة قيادة الابتكار غير الربحية، ومسابقة الابتكار المجتمعي، والعديد من المشاريع البحثية. وقد نجحت شراكة (IF) في إنشاء شراكة بين هذه المنظمة غير الربحية والجامعة. وبينت أن نجاح الشراكة يعزى إلى عوامل رئيسية منها: الرؤية المشتركة: منذ البداية اجتمع الشركاء وطوروا رؤية مشتركة لما يمكن أن تكون عليه الشراكة ولماذا هي مهمة، والثقة: بين أعضاء الفريقين الأعضاء المشاركون في الاجتماعات الرسمية والمناقشات غير الرسمية التي تتطلب التبادلية والمعاملة بالمثل والاحترام. كذلك المنافع المتبادلة: أن ترى كلتا المجموعتين فوائد من الشراكة. أيضًا القيادة الناجحة: تم الدعم من قبل الرؤساء لكل من الطرفين بالتشجيع والوقت لهذا الجهد. إضافة للموارد: كانت الشراكة بحاجة إلى تمويل مستدام وكبير. وأخيرًا التقييم: كان للشراكة ردود فعل نوعية تشير لنجاح الشراكة لكلتا المنظمتين.

دراسة سميث Smith (2019) بعنوان: " Perceptions of Partnership A study on nonprofit and higher education collaboration". هدفت الدراسة إلى معرفة تصورات المنظمات غير الربحية لشراكاتها مع التعليم العالي في ولاية آيوا. وأن تساعد قادة التعليم العالي والمنظمات على معرفة ما يمكن تحسينه في هذه الشراكات. استخدمت الدراسة المنهج الكمي، وتوصلت إلى أن شراكات التعليم العالي كثيرة فمن بين ٣١٠ منظمات مجتمعية استجابت للاستطلاع، وجد ٩٨% منها شراكات بالفعل مع التعليم العالي. وتركز معظم هذه الشراكات على رأس المال البشري (مثل: إشراك الطلاب؛ وقضاء قدر معين من الوقت في التطوع في منظمة غير الربحية)، كما أنها متنوعة للغاية في نطاقها وعمقها ونهجها. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الشراكات الناجحة تتطلب أساسًا متينًا في الخطوات الأولى في بناء الشراكة، لذا لابد للجامعات ومنظمات المجتمع غير الربحي من تخصيص الوقت في البداية لتقييم الإمكانيات والاستراتيجيات على المدى الطويل. إضافة إلى أنه ينظر إلى الشراكات باعتبارها مؤسساتية، إلا أن العلاقات الفردية هي التي تحدد نجاحها او فشلها في نهاية المطاف، وهذا يعني أن الأفراد بحاجة إلى الاستعداد بشكل كاف للانخراط في شراكات هادفة وفعالة. كذلك تواجه منظمات المجتمع غير الربحي صعوبة في التعامل مع تعقيدات

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

أقسام التعليم العالي وأدوارها والتي قد تشكل عائقًا أمام بدء الشراكات واستدامتها، ومن المهم تقليل هذا التعقيد لإنشاء شراكات عادلة ومؤثرة.

دراسة تريب وآخرون Tripp et al. (2020) بعنوان: " Addressing the Data Analytics Gap: A Community University Partnership to Enhance Analytics Capabilities in the Non-Profit Sector". هدفت الدراسة إلى إنشاء شراكة بين الجامعة ومنظمة غير ربحية لمعالجة فجوة تحليل البيانات. استخدمت الدراسة المنهج الكيفي لدراسة حالة هذه العلاقة من منظور فريق البحث الجامعي، والمنظمة غير الربحية التي تستخدم تحليل البيانات للحصول على المنح، ومؤسسة تقدم المنح في غرب جورجيا. وباستخدام أداة المقابلة توصلت الدراسة إلى أن المنظمة غير الربحية تبنت تحليل البيانات، لاتخاذ قرارات تعتمد على البيانات. وأنه يمكن للجامعات مساعدة المنظمات المحلية على معالجة فجوة تحليل البيانات. وقد كانت شراكة ناجحة للمنظمة، والجامعة، وحتى المنظمة المانحة أيضًا. والمنظمات غير الربحية تجد فجوة في تحليل البيانات لعدة أسباب منها: التكنولوجيا المستخدمة، كذلك الموظفين في المنظمات غير الربحية غالبًا ما يفتقرون إلى المهارات اللازمة لاستخدام البيانات، وذلك أحيانًا بسبب وجود بحر هائل من البيانات المتضاربة فلا يعرفون كيف العثور على معلومات موثوقة، كذلك يواجهون صعوبة تحليلها وتفسيرها.

دراسة الكحلان، وخصاونة Al-Kahlan & Khasawneh (2023) بعنوان: " Partnership Between Saudi Arabian Universities And Civil Society Organizations As A Tool For Achiaving Sustainable Development". هدفت إلى معرفة عوامل نجاح الشراكة بين الجامعات السعودية ومنظمات المجتمع المدني كأداة للتنمية المستدامة، استخدمت الدراسة المنهج الكمي، وباستخدام أداة الاستبانة، والتي طبقت على ١٨٨ فرد من أفراد ثلاث مؤسسات وثلاثة منظمات مدنية. وتوصلت لعدة نتائج، منها: أن هناك أربعة عوامل رئيسية يجب أن تتوافر لشراكة ناجحة بين الجامعات السعودية ومنظمات المجتمع المدني. وهذه العوامل هي: الفهم المتبادل لغرض الشراكة، والشمولية في صنع القرار، الوضوح في أدوار كل طرف في الشراكة، والتواصل الفعال بين الطرفين. وأظهرت النتائج أن التعاون بين الجامعات ومنظمات المجتمع المدني كان أداة ناجحة للتنمية المستدامة، وخاصة في تحقيق أهداف ٢٠٣٠. بينما أكثر من ٨٩% من مجتمع الدراسة اتفقوا على عدم فهم وتقدير الفوائد والإمكانات من التعاون مما يعيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع المدني واستدامتها على المدى الطويل.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

منهج الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي المسحي في جمع البيانات والمعلومات، وذلك للتعرف على واقع، ومعوقات الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي، ومتطلبات تطويرها.

مجتمع الدراسة: شمل مجتمع البحث جميع أعضاء هيئة التدريس من رتبة أستاذ مساعد فما فوق في ثلاث جامعات حكومية سعودية، وهي: جامعة الملك سعود بمدينة الرياض، وجامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل بمدينة الدمام، وجامعة الملك عبدالعزيز بمدينة جدة، والذي بلغ عددهم (١٠١٩٩) عضو هيئة تدريس.

عينة الدراسة: نظرًا لكبر حجم مجتمع البحث تم تحديد عينة عشوائية طبقية مكونة من (٣٧٠) عضو هيئة تدريس، وذلك وفقًا لجدول مورجان (Morgan.1970).

أداة الدِّراسة: أداة الاستبانة: بعد الاطلاع على أدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، والدِّراسات السَّابقة وما حوته من إطار نظري وأدوات، والنظريات المتعلقة، تم إعْداد الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللَّازمة عن الدِّراسة، وقد تم اعتماد الشكل المغلق الذي يحدد الاستجابات المحتملة لكل عبارة. وتم تقسيمها إلى ثلاثة محاور تشمل (٤٢) عبارة، صيغت العبارات وفقاً لمقياس خماسي (ليكرت)، على النحو التالي: (عالية جدًا/ عالية/ متوسطة/ منخفضة/ منخفضة جدًا).

صدق الأداة: تم التأكد من **الصدق الظاهري** من خلال عرضها على نخبة من المحكمين داخل جامعات المملكة العربية السعودية، لتحكيمها، **و**بلغ عدد المحكمين (٣٣) من أساتذة الجامعات السعودية، وحساب **الاتساق الداخلي:** لعبارات الاستبانة وذلك بحساب معاملات ارتباط بيرسون بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور، وهو ما يوضحه جدول رقم (١):

جدول رقم (١): معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محاور الدراسة بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
المحور الأول					
١	**٠.٦٥٦	٦	**٠.٦٦٢	١١	**٠.٧٨٣
٢	**٠.٧٧٠	٧	**٠.٨٣٦	١٢	**٠.٧١٤
٣	**٠.٦٠٧	٨	**٠.٧٤٣	١٣	**٠.٧٤٤
٤	**٠.٨١٢	٩	**٠.٧٨٠	١٤	**٠.٨٦٣
٥	**٠.٧٨٩	١٠	**٠.٦٧٢	١٥	**٠.٩٠١
المحور الثاني					
١	**٠.٦٤٤	٦	**٠.٨٧٨	١١	**٠.٦٤٢
٢	**٠.٦٥٦	٧	**٠.٧٦٠	١٢	**٠.٧٧٠

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

٣	**٠.٧١٥	٨	**٠.٨١٨	١٣	**٠.٧٤٠
٤	**٠.٧٣٩	٩	**٠.٨٣٦		
٥	**٠.٩٠٥	١٠	**٠.٨٣٥		
المحور الثالث					
١	**٠.٩٠٢	٦	**٠.٩٣٧	١١	**٠.٨٧٩
٢	**٠.٩٠٠	٧	**٠.٩٠٧	١٢	**٠.٩٤١
٣	**٠.٨٧٤	٨	**٠.٩٢٦	١٣	**٠.٩٦٦
٤	**٠.٩٥٤	٩	**٠.٩٣٤	١٤	**٠.٩١٧
٥	**٠.٩٣٨	١٠	**٠.٩٢٣		

**** عبارات دالة عند مستوى ٠.٠١ فأقل.**

من الجدول السَّابق يتَّضح أن جميع العبارات دالة عند مستوى (٠.٠١)، وهو ما يوضح أن جميع عبارات محاور الدراسة تتمتع بدرجة صدق كبيرة، تجعلها صالحة للتطبيق الميداني.

ثبات أداة الدراسة: تم استخدام معامل ألفا كرونباخ، وجاءت النَّتائج كما يوضحها جدول (٢):

جدول (٢): معاملات ثبات ألفا كرونباخ

محاور الدراسة	عدد العبارات	معامل الثبات
المحور الأول	١٥	٠.٩٤٥
المحور الثاني	١٣	٠.٩٣١
المحور الثالث	١٤	٠.٩٨٦
معامل الثبات الكلي	**٤٢**	**٠.٨٩٢**

من خلال النَّتائج الموضحة أعلاه يتَّضح أن ثبات محاور الدِّراسة مرتفع، حيث تراوحت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ لجميع محاور الدراسة ما بين (٠.٩٣١ إلى ٠.٩٨٦)، كما بلغت قيمة معامل الثبات الكلي (٠.٨٩٢)، وهي قيمة ثبات مرتفعة توضح صلاحية أداة الدِّراسة للتطبيق الميداني.

- **تصحيح أداة الاستبانة:**

لتسهيل تفسير النَّتائج تم استخدام الأُسلوب التَّالي لتحديد مستوى الإجابة على بنود الاستبانة، حيث تم إعطاء وزن للبدائل الموضحة في الجدول رقم (٣) ليتم معالجتها إحصائياً على النَّحو التَّالي:

جدول رقم (٣): تصحيح أداة الدراسة

درجة الموافقة	عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
الدرجة	٥	٤	٣	٢	١

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

ثم تم تصنيف تلك الإجابات إلى خمسة مستويات متساوية المدى من خلال المعادلة التّالية:

طول الفئة = (أكبر قيمة- أقل قيمة) ÷ عدد بدائل الأداة = (٥ – ١) ÷ ٥= ٠.٨٠

كما في جدول رقم (٤):

جدول (٤): توزيع للفئات وفق التدرج المستخدم في أداة الدِّراسة

الدرجة	الحكم
من ١.٠٠ - ١.٨٠	منخفضة جداً
أكبر من ١.٨٠ - ٢.٦٠	منخفضة
أكبر من ٢.٦٠ - ٣.٤٠	متوسطة
أكبر من ٣.٤٠ - ٤.٢٠	كبيرة
أكبر من ٤.٢٠ - ٥.٠٠	عالية جداً

أساليب المعالجة الإحصائية:

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية للتعرف على خصائص مجتمع الدراسة وحساب صدق وثبات الأدوات والإجابة على تساؤلات الدراسة:

- التكرارات والنسبة المئوية، للتعرف على خصائص عينّة البحث.
- المتوسط الحسابي (Mean) لمعرفة مدرى ارتفاع أو انخفاض آراء أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسية، وكذلك لترتيب العبارات من حيث درجة الاستجابة حسب أعلى متوسط حسابي.
- الانحراف المعياري (Standard Deviation) وذلك للتعرف على مدى انحراف آراء أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي، حيث يوضح الانحراف المعياري التشتت في آراء أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسية.
- حساب قيم معامل الارتباط بيرسون (Pearson) لحساب صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، بالإضافة إلى حساب العلاقة بين متغيرات الدراسة.
- معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لاستخراج ثبات أداة الدراسة.

نتائج الدراسة:

إجابة السؤال الأول: ما واقع الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

للتعرف على واقع الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات محور واقع الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

غير الربحي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وجاءت النتائج كما يوضحه الجدول رقم (٥):

جدول رقم (٥): استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور واقع الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٦	تحفز الجامعة طلبتها للتعاون مع منظمات القطاع غير الربحي في المجال التطوعي	٣.٣٧	١,١٤٣	متوسطة	١
١٢	تمنح الجامعة درجات لتطوع الطلبة بمجال تخصصهم في القطاع غير الربحي	٣.١٥	١.٢٥٠	متوسطة	٢
١١	تحرص الجامعة ومنظمات القطاع غير الربحي على التواصل الفاعل بينهما	٣.٠٧	١.٠٦١	متوسطة	٣
١٣	يشارك أعضاء هيئة التدريس في عضويات مؤقتة لأعمال معينة في منظمات القطاع غير الربحي	٣.٠٤	١.٠٨٢	متوسطة	٤
١	يشارك عضو هيئة التدريس في الاستشارات المتنوعة كالفنية، والمهنية التي تحتاجها منظمات القطاع غير الربحي	٢.٩٧	١.١٤٧	متوسطة	٥
٧	تنظم الجامعة مع منظمات القطاع غير الربحي مسابقات للابتكار الاجتماعي	٢.٩٦	١.١٠٣	متوسطة	٦
١٥	تنظم الجامعة ورش عمل بانتظام مع منظمات القطاع غير الربحي	٢.٩٤	١.١٠١	متوسطة	٧
٩	تنظم الجامعة المعارض الدورية لتسويق خدماتها المتنوعة لمنظمات القطاع غير الربحي	٢.٩١	١.١٥١	متوسطة	٨
٥	تسهل الجامعة لمنظمات القطاع غير الربحي الوصول للبيانات المطلوبة كنتائج البحوث، والدراسات السابقة، والإحصاءات	٢.٩٠	١.١١٦	متوسطة	٩
٤	تتعاون الجامعة بحثيًا مع منظمات القطاع غير الربحي في المجالات التي يحتاجها	٢.٥٩	١.٠٧٣	منخفضة	١٠
٣	لدى الجامعة لجان مشتركة مع منظمات القطاع غير الربحي لتحديد احتياجاتهم	٢.٥٧	١.٠٧٣	منخفضة	١١
١٤	تخصص الجامعة أحد مراكزها لقضايا القطاع غير الربحي	٢.٥٥	١.١٣٩	منخفضة	١٢
٢	توفر الجامعة فرص لتدريب العاملين في منظمات القطاع غير الربحي	٢.٥٤	١.١٠١	منخفضة	١٣
٨	تسند الجامعة بعض الخدمات كالتشجير، والصيانة لمنظمات القطاع غير الربحي	٢.٥٠	١.١١٠	منخفضة	١٤
١٠	تقدم منظمات القطاع غير الربحي التمويل للجامعات مقابل الخدمات المقدمة لتطويرها	٢.٣٢	١.٠٨١	منخفضة	١٥
المتوسط العام		٢.٨٢	٠.٨٦٠	متوسطة	

***المتوسط الحسابي من (٥.٠٠).**

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

تضمن المحور الأول: (واقع الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس) (١٥) فقرة، وبلغ المتوسط العام لاستجابات أفراد الدراسة على عباراته (٢.٨٢ من ٥.٠٠)، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي، والتي تبين أن درجة ممارسة الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي جاءت متوسطة بشكل عام من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

كما بلغ المتوسط الحسابي من (٢.٣٢ إلى ٣.٣٧)، والذي يشير إلى من (منخفضة إلى متوسطة). حيث جاءت بدرجة متوسطة فيما يتعلق بعدد (٩) من العبارات التي يتضمنها المحور مرتبة كالتالي(٦، ١٢، ١١، ١٣، ١، ٧، ١٥، ٩، ٥)، في حين أوضحت نتائج الدراسة أن أعضاء هيئة التدريس يرون أن درجة ممارسة الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي جاءت بدرجة منخفضة فيما يتعلق بعدد (٦) من العبارات التي يتضمنها المحور مرتبة كالتالي: (٤، ٣، ١٤، ٢، ٨، ١٠).

وجاءت العبارة رقم (٦) والتي تنص على (تحفز الجامعة طلبتها للتعاون مع منظمات القطاع غير الربحي في المجال التطوعي) في المرتبة الأولى، بمتوسط موافقة مقداره (٣.٣٧ من ٥.٠٠)، ودرجة ممارسة تشير إلى متوسطة. ويتضح من هذه النتيجة أن الجامعة تشجّع على العمل التطوعي في المنظمات غير الربحية، لكن هذا التعاون ليس بالقدر الكافي، ويعزى ذلك إلى التركيز على الجانب الأكاديمي. ويتفق ذلك مع ما أشار له (الهويش، ٢٠١٩) وهو أن دور الجامعات في نشر ثقافة العمل التطوعي متوسط ويرجع ذلك إلى أن التركيز الأكاديمي في الجامعات يضعف من المشاركة بالعمل التطوعي. كما أن تطوع الطلاب يحقق نتائج أكثر فاعلية عندما يتم تحت إشراف رسمي من الجامعة ويُخصص له الوقت الكافي، كما أوضحت دراسة سميث (2019) Smith والتي أشارت إلى أن منظمات المجتمع المحلي تتحمل مسؤولية أكبر في جوانب الإعداد والمساءلة عندما تكون شراكاتها التطوعية مع منظمات طلابية، نظرًا لضعف الإشراف الرسمي داخل الحرم الجامعي. كما بينت الدراسة أن من أبرز التحديات التي تعيق إقامة شراكات فعالة بين القطاعين غير الربحي والتعليمي هو نقص الوقت والقدرات لدى الطرفين. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة بارشيد (٢٠١٧) حيث حصلت عبارة تحرص الجامعة على توجيه طلابها لاستثمار وقت فراغهم في خدمة العمل التطوعي على درجة متوسطة. وهذا يدعم مساهمة الجامعة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتي أكدت أنه لتوسيع نطاق أثر هذا القطاع لابد من تشجيع المتطوعين فيه.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

كما جاءت العبارة رقم (١٢) والتي تنص على (تمنح الجامعة درجات لتطوع الطلبة بمجال تخصصهم في القطاع غير الربحي) في المرتبة الثانية، بمتوسط موافقة مقداره (٣.١٥ من ٥.٠٠)، ودرجة ممارسة تشير إلى متوسطة، وتشير تلك النتيجة إلى أن الجامعة لا تخصص درجات لتطوع الطلبة في مجال تخصصهم بالقطاع غير الربحي فيتم الاكتفاء بالتطوع العام بالقطاعات الحكومي والخاص، مما يؤدي إلى قلة تطوعهم في مجال التخصص بالقطاع غير الربحي. وتعزو الدراسة ذلك لحداثة تنظيم العمل التطوعي بالمنظمات غير الربحية وتمكينه بما في ذلك إنشاء منصة التطوع المخصصة للقطاع غير الربحي. فيكون تطوع عام للحصول على ساعات محددة بدون فائدة تذكر وهذا يتفق مع ما أشارت دراسة سميث Smith (2019) أن اشتراط الساعات ليس أداة مفيدة للتقييم فستهلك الوقت والعمل للمنظمة غير الربحية دون فائدة تذكر، فحددت منظمات المجتمع المحلي العديد من الفرص التي كانت فيها متطلبات الساعة للطلاب ٢٥ أو أقل، لم تكن كافية للحصول على الفوائد المرجوة. فيشارك الطلاب لحاجتهم إلى الساعات، وينتهي الأمر. أما عندما تكون المشاريع القائمة على الطلاب منظمة بشكل جيد، يتم إلزام الطلاب بمستوى أعلى لعملهم ومتخصص فإنه من المرجح أن تنجح الشراكات.

كذلك جاءت العبارة رقم (٨) والتي تنص على (تسند الجامعة بعض الخدمات كالتشجير، والصيانة لمنظمات القطاع غير الربحي) في المرتبة الرابعة عشر وقبل الأخيرة، بمتوسط موافقة مقداره (٢.٥٠ من ٥.٠٠)، ودرجة ممارسة تشير إلى منخفضة، ويتضح من هذه النتيجة ضعف إسناد بعض الخدمات مثل التشجير والصيانة إلى منظمات القطاع غير الربحي، وتعزى هذه النتيجة إلى قلة تسويق القطاع غير الربحي لخدماته وامكانياته التي يتميز بها.

وجاءت العبارة رقم (١٠) والتي تنص على (تقدم منظمات القطاع غير الربحي التمويل للجامعات مقابل الخدمات المقدمة لتطويرها) في المرتبة الخامسة عشر والأخيرة، بمتوسط موافقة مقداره (٢.٣٢ من ٥.٠٠)، ودرجة ممارسة تشير إلى منخفضة، ويتضح من هذه النتيجة قلة تقديم منظمات القطاع غير الربحي التمويل اللازم للجامعات مقابل بعض الخدمات التي تقدمها الجامعات له، والتي تساعد في تنويع التمويل في الجامعات، أيضًا تسهم في أن يكون للقطاع غير الربحي فاعلية أكبر في قطاع التعليم والأبحاث والبرامج وبالتالي توسيع نطاق أثره وهذا ما تسعى إليه رؤية المملكة ٢٠٣٠. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة البشر (٢٠٢٣) حيث اقترحت عقد الشراكات مع المنظمات غير الربحية في تمويل البرامج وتقديم الخدمات الاستشارية والبحثية وغير ذلك.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

بذلك يتضح أن درجة ممارسة الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي جاءت متوسطة بشكل عام من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. وجاءت أعلى عبارتين وهما: تحفز الجامعة طلبتها للتعاون مع منظمات القطاع غير الربحي في المجال التطوعي، ومنح الجامعة درجات لتطوع الطلبة بمجال تخصصهم في القطاع غير الربحي بدرجة ممارسة تشير إلى متوسطة، وأقل عبارتين وهما: تسند الجامعة بعض الخدمات كالتشجير، والصيانة لمنظمات القطاع غير الربحي، وتقدم منظمات القطاع غير الربحي التمويل للجامعات مقابل الخدمات المقدمة لتطويرها بدرجة موافقة تشير إلى ضعيفة. مما يتطلب إلى تطويرها حتى تساهم الجامعات ومنظمات القطاع غير الربحي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنشودة في رؤية المملكة ٢٠٣٠. وذلك كما أشارت له دراسة أحمد (٢٠٢١) بأن للشراكة أهمية في تحسين درجة الفاعلية وتحسين التنسيق بين القطاعات، وأن من أهدافها تعظيم المردود الاجتماعي والاقتصادي فهي تهدف للصالح العام. كما أن من مبررات اللجوء إليها زيادة المرونة والكفاءة والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وإدارة هذه الموارد.

إجابة السؤال الثاني: ما معوقات الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

للتعرف على معوقات الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات محور معوقات الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وجاءت النتائج كما يوضحه الجدول رقم (٦):

جدول رقم (٦): استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور معوقات الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
١١	زيادة العبء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة	٣.٩٦	١.٠٠١	عالية	١
١٢	ضعف تسويق منظمات القطاع غير الربحي لإمكانياتها المميزة	٣.٧٧	٠.٩٣٩	عالية	٢
٩	قلة المحفزات من الجامعة لمشاركة أعضاء هيئة التدريس في الخدمات المقدمة لمنظمات القطاع غير الربحي	٣.٧٦	١.٠٩٧	عالية	٣
٨	نقص المعلومات عن الأولويات البحثية	٣.٧٤	١.١٠٣	عالية	٤

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

	لمنظمات القطاع غير الربحي				
٧	ضعف الجانب التسويقي بالجامعة للخدمات المتنوعة التي تتميز بها	٣.٧٣	١.٠٨٨	عالية	٥
١٠	ندرة المعلومات لدى الجامعة عن الاحتياجات التدريبية لمنظمات القطاع غير الربحي	٣.٦٨	١.٠٦١	عالية	٦
٦	ضعف وضوح سياسة الشراكة بين الجامعة ومنظمات القطاع غير الربحي	٣.٦٤	١.١٢٧	عالية	٧
١٣	نقص التوعية بأهمية المشاركة في الأنشطة المشتركة بين الجامعة ومنظمات القطاع غير الربحي	٣.٦٢	١.٠٧٥	عالية	٨
٣	غموض أهداف الشراكة بين الجامعات ومنظمات القطاع غير الربحي	٣.٥٨	١.١٢٢	عالية	٩
٥	قصور قنوات التواصل بين الجامعة ومنظمات القطاع غير الربحي	٣.٥٥	١.٠٩٦	عالية	١٠
٢	ندرة القواعد التي تنظم استمرارية العمل المشترك بين الجامعة ومنظمات القطاع غير الربحي	٣.٤٦	١.٠٩٣	عالية	١١
٤	قلة معرفة الجامعة بمجالات احتياج منظمات القطاع غير الربحي	٣.٤٥	١.١٠٥	عالية	١٢
١	قلة تحفيز الجامعة لطلبتها للتطوع في منظمات القطاع غير الربحي	٢.٩٩	١.١٥٠	متوسطة	١٣
المتوسط العام		٣.٦١	٠.٨٣٧	عالية	

*المتوسط الحسابي من (٥.٠٠).

تضمن محور (معوقات الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس) (١٣) فقرة، وبلغ المتوسط العام لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات المحور (٣.٦١ من ٥.٠٠)، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي الأمر الذي يوضح أن درجة تأثير معوقات الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي جاءت عالية بشكل عام من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، كما بينت الدراسة أن متوسطات موافقة أفراد الدراسة على عبارات المحور تراوحت بين (٢.٩٩ إلى ٣.٩٦)، وهي متوسطات تقع في الفئة الثالثة والرابعة من فئات المقياس الخماسي، والتي تشير إلى درجة من متوسطة إلى عالية.

حيث جاءت بدرجة عالية فيما يتعلق بعدد (١٢) من العبارات مرتبة كالتالي: (١١، ١٢، ٩، ٨، ٧، ١٠، ٦، ١٣، ٣، ٥، ٢، ٤)، كما جاءت بدرجة متوسطة فيما يتعلق بعدد (واحدة) من العبارات وهي عبارة رقم (١). **وجاءت العبارة رقم (١١) والتي تنص على (زيادة العبء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة) في المرتبة الأولى**، بمتوسط موافقة مقداره (٣.٩٦ من ٥.٠٠)، ودرجة تأثير تشير إلى

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

عالية، ويتضح من هذه النتيجة أن زيادة العبء الأكاديمي والإداري على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات يؤدي إلى قلة تفرغهم لممارسة أنشطة وفعاليات الشراكة مع منظمات القطاع غير الربحي نظراً لانشغالهم بما يقومون به من مهام أكاديمية وإدارية متعددة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة المنكاع (٢٠٢١) حيث حصل العبء الأكاديمي والإداري على درجة كبيرة في معوقات مشاركة عضو هيئة التدريس مع منظمات القطاع غير الربحي، كما تتفق مع دراسة القضيبي (٢٠٢١) حيث حصل زيادة العبء الأكاديمي الملقى على كاهل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على درجة عالية. كذلك تتفق مع دراسة طه وزايد (٢٠٢٠) حيث حصلت عبارة كثرة مهام أعضاء هيئة التدريس الأكاديمية والإدارية التي تعوق المشاركة على درجة كبيرة.

جاءت العبارة رقم (١٢) والتي تنص على (ضعف تسويق منظمات القطاع غير الربحي لإمكانياتها المميزة) في المرتبة الثانية، بمتوسط موافقة مقداره (٣.٧٧ من ٥.٠٠)، ودرجة تأثير تشير إلى عالية، ويتضح من هذه النتيجة قلة تسويق منظمات القطاع غير الربحي لإمكاناتها المميزة وضعف استغلال هذه الطاقات والتسويق لها بما يسهم في زيادة تحفيز الجامعات نحو إجراء الشراكات مع معها، والاستفادة منها، وبالتالي يدعم مساهمة الجامعة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتي أكدت أنه لتوسيع أثر القطاع غير الربحي لابد من توسيع نطاق عمله. وتعزى هذه النتيجة لحداثة تمكين القطاع غير الربحي والعمل على توسيع أثره.

كما جاءت العبارة رقم (٤) والتي تنص على (قلة معرفة الجامعة بمجالات احتياج منظمات القطاع غير الربحي) في المرتبة الثانية عشر، بمتوسط موافقة مقداره (٣.٤٥ من ٥.٠٠)، ودرجة تأثير تشير إلى عالية، وتعزى هذه النتيجة إلى ضعف قنوات التواصل بين الجامعة ومنظمات القطاع غير الربحي. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة المنكاع (٢٠٢١) حيث حصلت عبارة قلة معرفة عضو هيئة التدريس بمجالات احتياج منظمات القطاع غير الربحي بمنطقة نجران على درجة كبيرة.

وجاءت العبارة رقم (١) والتي تنص على (قلة تحفيز الجامعة لطلبتها للتطوع في منظمات القطاع غير الربحي) في المرتبة الثالثة عشر والأخيرة، بمتوسط موافقة مقداره (٢.٩٩ من ٥.٠٠)، ودرجة تأثير تشير إلى متوسطة، وتشير هذه النتيجة أن هناك بعض الحوافز التي تقدم للطلبة للتطوع في منظمات القطاع غير الربحي ولكنها ليست بالشكل الكافي، وعلى ذلك فقد جاء تأثير هذه الحوافز كأحد معوقات إقامة الشراكة مع منظمات القطاع غير الربحي متوسطاً، وهو ما يتطلب ضرورة زيادة هذه الحوافز بالقدر الذي يعزز من دافعية الطلبة ورغبتهم للتطوع في منظمات القطاع غير الربحي. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة بارشيد (٢٠١٧) حيث حصلت العبارات مشاركة الجامعة في المجال التطوعي بالتعاون مع منظمات القطاع

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

غير الربحي، وحرص الجامعة على توجيه طلابها لاستثمار أوقات فراغهم في خدمة العمل التطوعي، وتنظيم الجامعة دورات تدريبية لطلابها كجزء عملي من البرنامج الدراسي حسب التخصص للتطوع في القطاع غير الربحي على درجة متوسطة.

مما سبق يتضح أن درجة تأثير معوقات الشراكة بين الجامعات والقطاع غير الربحي جاءت عالية بشكل عام من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. وجاءت أعلى المعوقات: زيادة العبء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة، وضعف تسويق منظمات القطاع غير الربحي لإمكانياتها المميزة، بدرجة عالية، وأقل المعوقات: قلة معرفة الجامعة بمجالات احتياج منظمات القطاع غير الربحي، بدرجة تأثير عالية، وقلة تحفيز الجامعة لطلبتها للتطوع في منظمات القطاع غير الربحي، بدرجة تأثير متوسطة. مما يتطلب العمل على الحد من هذه المعوقات التي تحد من إقامة شراكة ناجحة محققة لأهداف رؤية المملكة٢٠٣٠ بين الجامعة والقطاع غير الربحي.

إجابة السؤال الثالث: ما متطلبات تطوير الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

للتعرف على متطلبات تطوير الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات محور متطلبات تطوير الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وجاءت النتائج كما يوضحه الجدول رقم (٧):

جدول رقم (٧): استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور متطلبات تطوير الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٥	طرح مبادرات للبحث العلمي المشترك بين الجامعة ومنظمات القطاع غير الربحي	٣.٧٥	١.٢٠٩	عالية	١
١	إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة بالعمل مستشارين لدى منظمات القطاع غير الربحي	٣.٦٩	١.٢٢٤	عالية	٢
٢	وضع سياسة واضحة تنظم العلاقة بين الجامعة ومنظمات القطاع غير الربحي	٣.٦٧	١.٢٠٣	عالية	٣
٧	سن تشريعات قانونية تنظم عملية استمرار الشراكة بين الجامعة ومنظمات القطاع غير الربحي	٣.٦٦	١.٢٠٤	عالية	٤
٤	عقد اجتماعات منظمة بين الجامعة والقطاع غير الربحي لتقويم أوجه التعاون بينهما	٣.٦٦	١.٢٠٥	عالية	٥
٨	إيجاد نظام فاعل لتبادل المعلومات بين الجامعة ومنظمات القطاع غير الربحي	٣.٦٦	١.٢٢٢	عالية	٦

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

٦	إنشاء مركز استشاري بالجامعة لخدمة منظمات القطاع غير الربحي	٣.٦٥	١.٢٣٠	عالية	٧
٣	انشاء منصة إلكترونية مشتركة بين منظمات القطاع غير الربحي والجامعة يوضح بها الإمكانات الخدمية التي يمكن للجامعات إسنادها للمنظمات غير الربحية كالتشجير، والصيانة، والتغذية	٣.٦٤	١.٢٨٩	عالية	٨
١٣	تخطط الجامعة مع منظمات القطاع غير الربحي برامج هدفها الابتكار الاجتماعي	٣.٦١	١.١٥٠	عالية	٩
١٠	تنشئ الجامعة مرصد مخصص لتوثيق الشراكات مع القطاع غير الربحي	٣.٥٨	١.١٩٠	عالية	١٠
٩	إنشاء صندوق بالجامعة لتمويل البرامج الخاصة بالقطاع غير الربحي تسهم فيه منظماته	٣.٥٦	١.٢٥٥	عالية	١١
١٤	إشراك أعضاء هيئة التدريس في مجالس إدارات منظمات القطاع غير الربحي	٣.٥٥	١.٢٩٤	عالية	١٢
١٢	تعقد الجامعة برامج تدريبية لمنسوبي القطاع غير الربحي حسب احتياجهم	٣.٥٢	١.٢٠٦	عالية	١٣
١١	طرح مقررات إجبارية كمتطلبات جامعية للطلبة في مجال القطاع غير الربحي	٣.٠٤	١.٢٦٢	متوسطة	١٤
المتوسط العام		٣.٥٩	١.٠٧٣	عالية	

***المتوسط الحسابي من (٥.٠٠).**

تضمن محور (متطلبات تطوير بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس) (١٤) فقرة، وبلغ المتوسط العام لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات المحور (٣.٥٩ من ٥.٠٠)، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي والتي تبين أن خيار موافقة أفراد الدراسة على عبارات المحور تشير إلى درجة عالية بشكل عام.

كما بينت الدراسة أن متوسطات موافقة أفراد الدراسة على عبارات المحور تراوحت بين (٣.٠٤ إلى ٣.٧٥)، وهي متوسطات تقع في الفئة الثالثة والرابعة من فئات المقياس الخماسي، والتي تشير إلى أن درجة الموافقة على عبارات المحور تشير إلى درجة من متوسطة إلى عالية.

حيث جاءت بدرجة عالية فيما يتعلق بعدد (١٣) عبارة بالترتيب التالي: (٥، ١، ٢، ٧، ٤، ٨، ٦، ٣، ١٣، ١٠، ٩، ١٤، ١٢)، كما جاءت بدرجة متوسطة فيما يتعلق بعدد (واحدة)، وهي العبارة رقم (١١).

وجاءت العبارة رقم (٥) والتي تنص على (طرح مبادرات للبحث العلمي المشترك بين الجامعة ومنظمات القطاع غير الربحي) في المرتبة الأولى، بمتوسط موافقة مقداره (٣.٧٥ من ٥.٠٠)، ودرجة أهمية تشير إلى عالية، وهذه النتيجة تدعم طرح مبادرات للبحث المشترك بين الجامعة ومنظمات القطاع غير الربحي والتي تهدف إلى حلول مشكلات مجتمعية أو تطوير مجالات ذات فائدة عامة لمنظمات القطاع غير الربحي. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة بارشيد (٢٠١٧) حيث أوصت بأن

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

تحرص الجامعات على توطيد العلاقة مع منظمات القطاع غير الربحي وتوليه أهمية كبرى خصوصًا بمحور الأبحاث والدراسات العلمية، كما تتفق مع دراسة القضيبي (٢٠٢١) حيث حصلت عبارة طرح مبادرات للبحث العلمي المشترك مع منظمات القطاع غير الربحي في المجالات ذات الاهتمام المشترك على درجة عالية، كذلك تتفق مع دراسة المنكاع (٢٠٢١) حيث حصلت عبارة عمل أبحاث ذات علاقة بتخصص عضو هيئة التدريس ومجال عمله بمنظمات القطاع غير الربحي على درجة كبيرة.

كما جاءت العبارة رقم (١) والتي تنص على (إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة بالعمل مستشارين لدى منظمات القطاع غير الربحي) في المرتبة الثانية، بمتوسط موافقة مقداره (٣.٦٩ من ٥.٠٠)، ودرجة أهمية تشير إلى عالية، وتدعم وهذه النتيجة إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس للعمل كمستشارين لدى منظمات القطاع غير الربحي، مما يساعد في اكتساب منظمات القطاع غير الربحي للكثير من الخبرات والإمكانات العلمية لأعضاء هيئة التدريس، وتوظيف تلك الإمكانات والخبرات في مجال تنمية وتطوير منظمات القطاع غير الربحي. كما أنها تدعم مساهمة الجامعة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتي أكدت أنه لتوسيع نطاق أثر هذا القطاع لابد من تمكين منظماته من استقطاب أفضل الكفاءات القادرة على نقل المعرفة.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة طه وزايد (٢٠٢٠) حيث حصلت عبارة السماح لأساتذة الجامعة بالعمل لدى مؤسسات المجتمع على درجة موافقة كبيرة. كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة القضيبي (٢٠٢١) حيث حصلت عبارة السماح لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات بالعمل كمستشارين لدى منظمات القطاع غير الربحي على درجة عالية، أيضًا تتفق هذه النتيجة مع دراسة المنكاع (٢٠٢١) حيث حصلت عبارة عمل عضو هيئة التدريس بمجال الاستشارات الفنية أو المهنية بمنظمات القطاع غير الربحي على درجة كبيرة.

كذلك جاءت العبارة رقم (١٢) والتي تنص على (تعقد الجامعة برامج تدريبية لمنسوبي القطاع غير الربحي حسب احتياجهم) في المرتبة الثالثة عشر، بمتوسط موافقة مقداره (٣.٥٢ من ٥.٠٠)، ودرجة أهمية تشير إلى عالية. وتدعم هذه النتيجة تنظيم الجامعة لبرامج تدريبية مخصصة لمنسوبي القطاع غير الربحي، تُصمّم وتُقدَّم بناءً على احتياجاتهم الفعلية، بهدف رفع كفاءتهم وتطوير مهاراتهم في شتى مجالات العمل. وتتفق مع دراسة القضيبي (٢٠٢١) حيث اتفق أفراد الدراسة أن من متطلبات تفعيل الشراكة تنمية قدرات الأفراد، فالجامعة بإمكانها تقديم الدورات التدريبية وورش العمل لمنظمات القطاع غير الربحي بما لديها من أعضاء هيئة

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

تدريس وإمكانات تعليمية. وقد أشارت دراسة تريب وآخرون Tripp et al. (2020) في نتائجها إلى حاجة الموظفين في المنظمات غير الربحية إلى المهارات اللازمة لاستخدام البيانات، وذلك أحيانًا بسبب وجود بحر هائل من البيانات المتضاربة فلا يعرف العديد من القادة غير الربحيين من أين يبدؤون حتى في العثور على معلومات موثوقة، كذلك بعد تحديد موقع البيانات الموثوقة، لا تزال صعوبة تحليلها وتفسيرها.

وجاءت العبارة رقم (١١) والتي تنص على (طرح مقررات إجبارية كمتطلبات جامعية للطلبة في مجال القطاع غير الربحي) في المرتبة الرابعة عشر والأخيرة، بمتوسط موافقة مقداره (٣.٠٤ من ٥.٠٠)، ودرجة أهمية تشير إلى متوسطة. وهذه النتيجة تدعم وجود قبول جزئي من أفراد العينة تجاه إدراج مقررات إجبارية ضمن المتطلبات الجامعية تُعنى بالقطاع غير الربحي، وتهدف المقررات الإجبارية في مجال القطاع غير الربحي إلى تنمية روح المبادرة والعمل التطوعي لدى الطلاب، كذلك تزويدهم بالمعرفة والمهارات الأساسية للعمل في القطاع غير الربحي، أيضًا ربط التعليم الجامعي باحتياجات المجتمع، إضافة إلى بناء جيل مؤهل للمساهمة في التنمية المستدامة والعمل المجتمعي. حيث يمكن إشراك الطلاب في أنشطة ميدانية داخل منظمات غير ربحية، وربط المحتوى النظري بتجارب عملية، مما يعزز التعلم ويرسخ المسؤولية المجتمعية لدى الطلاب. ويتفق هذ مع ما أشارت إليه دراسة بالشرف، والعباسي (٢٠٢١)، حيث أوضحت أنه يجب على الجامعات أن تقوم بعدة أدوار لتعزيز العمل التطوعي منها إلزامية العمل التطوعي، وتوفير الفرص التطوعية للطالب، ونشر ثقافة العمل التطوعي وممارساته في مؤسسات التعليم العالي، والقيام بمزيد من الأبحاث في مجال العمل التطوعي الجامعي. كما أوصت دراسة بارشيد (٢٠١٧) بتوظيف العمل التطوعي كمقرر ضمن المقررات الإجبارية لطلاب الجامعة لها ساعاتها النظرية والتطبيقية، مع ضرورة تفعيل الساعات التطبيقية في منظمات القطاع غير الربحي لتحقيق الأهداف المشتركة.

مما سبق يتضح أن درجة أهمية متطلبات تطوير الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي جاءت بدرجة عالية بشكل عام من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وقد يرجع ذلك إلى أهمية هذه المتطلبات في تطوير الشراكة بين القطاع غير الربحي والجامعات الحكومية، وتحقيق أهدافها التنموية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تسهم الشراكة في ربط الجهود الأكاديمية بالاحتياجات المجتمعية، نظراً لما تقدمه الجامعات من الخبرات والمعرفة، وكذلك يوفر القطاع غير الربحي الفهم العميق لاحتياجات المجتمع، بالإضافة إلى أنها تساعد على استثمار الموارد البشرية والمادية لدى الطرفين بشكل فاعل وعميق. وبالتالي إقامة شراكة ناجحة قائمة على تبادل المنفعة بين الجهات. ووفقاً لنظرية التبادل الاجتماعي لا يمكن

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الحصول على شيء دون مقابل؛ فيدفع كل طرف مقابل ما سيحصل عليه من مميزات؛ فالجامعات من خلال هذه الشراكة ستقوم بوظائفها الثلاث، وذلك من خلال ما ستقدمه من الاستشارات، والتدريب، والبحث العلمي، وتفعيل الابتكار الاجتماعي، وتحفيز التطوع للطلاب، وإسناد الخدمات للقطاع غير الربحي، كذلك ستستفيد في تنويع مصادر التمويل من خلال ما ستحصل عليه مقابل بعض هذه الخدمات. كما ستستفيد المنظمات غير الربحية من خلال هذه الشراكة على كل ما ينميها ويطورها بشكل يسهل تحقيق أهدافها من الكفاءات الأكاديمية، كذلك ستمكنها هذه الشراكة من التمكين وتوسيع أثرها من خلال إسناد بعض الخدمات لها، وبالتالي سيحصل كل منهم على مزايا ومقابل ماديًّا وغير مادي وذلك مقابل ما يقدمونه من خدمات مادية وغير مادية، وهذا وفقًا لنظرية النسق الاجتماعي يؤدي إلى عمل متناسق موحد ومتكامل بين أنساق اجتماعية، وموجه لإنجاز الأهداف الواضحة والمحددة والمشتركة بينهم، وهي التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، وبالتالي محققًا لأهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠.

توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، توصي بالتالي:

- العمل على زيادة مستوى التعاون البحثي مع الجامعات الحكومية ومنظمات القطاع غير الربحي في المجالات التي يحتاجها المجتمع.
- ضرورة عقد اللجان المشتركة مع منظمات القطاع غير الربحي لتحديث احتياجات هذه المنظمات بشكل واقعي.
- تفعيل قنوات واضحة ومعلنة للتواصل بين الجامعة ومنظمات القطاع غير الربحي
- تخصيص الجامعة لأحد مراكزها أو وحداتها لتبني قضايا القطاع غير الربحي وطرق تفعيل الشراكة مع هذه القطاعات.
- العمل على توفير برامج لتدريب العاملين في منظمات القطاع غير الربحي في مجال عقد الشراكة مع الجامعات الحكومية.
- تفعيل تطوع الطلاب حسب التخصص بشكل رسمي في المنظمات غير الربحية، وتحفيزهم على ذلك.
- ضرورة إسناد الجامعة بعض الخدمات لمنظمات القطاع غير الربحي مما يساعد من الاستفادة من إمكانياتها، إضافة إلى توسيع أثرها.
- حث وتشجيع منظمات القطاع غير الربحي على تقديم التمويل اللازم للجامعات مقابل الخدمات التي تقدمها الجامعات.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- العمل على تخفيف العبء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة، بما يساهم في تفرغهم لممارسة أنشطة الشراكة مع منظمات القطاع غير الربحي، وبالتالي تحقيق الموازنة بين وظائف الجامعة.

- العمل على تبني الاستراتيجيات التي تهدف إلى زيادة مستوى التسويق لإمكانات وقدرات الجامعات الحكومية وكذلك منظمات القطاع غير الربحي.
- إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة بالعمل مستشارين لدى منظمات القطاع غير الربحي والاستفادة من خبراتهم.
- العمل على وضع الأنظمة والسياسات الواضحة التي تنظم الشراكة بين الجامعة ومنظمات القطاع غير الربحي، بالتالي تحقق أهدافها بكفاءة وفاعلية.
- ضرورة استثمار طاقات وخبرات منسوبي منظمات القطاع غير الربحي في مجال الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي.
- إجراء العديد من الدراسات التطبيقية في مجال الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي.
- تبني برامج التحفيز المادية والمعنوية اللازمة لمنسوبي الجامعة على طرح أفكار وحلول مبتكرة تساهم في تعزيز الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع غير الربحي.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

المراجع العربية:

الأتربي، شريف. (٢٠٢٣). الابتكار ورؤية ٢٠٣٠. جريدة الجزيرة. https://www.al-jazirah.com/2023/20231225/ar8.htm

أحمد، عمر. (٢٠١٩). *رواد نظرية علم الاجتماع*. دار الكتب والوثائق القومية.

أحمد، هاني. (٢٠٢١). ظاهرة الشراكة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني تأصيل نظري في ضوء الخبرة المصرية. *جامعة أسيوط-كلية الآداب*، ٢٤، ٢٣٩-٢٧٨. http://search.mandumah.com/Record/1215366

الأحمد، هند. (٢٠١٥). تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء. *مجلة العلوم التربوية*، (٤)، ٤٢٩- ٥١٤.

بارشيد، عبدالله. (٢٠١٧). دور الجامعات السعودية في خدمة القطاع الخيري من وجهة نظر منسوبيها. المجلة التربوية الدولية المتخصصة، ٦ (١٢)، ٩٦-١١٠.

بالشرف، سارة، والعباسي، دلال. (٢٠٢١). دور الجامعات في تعزيز العمل التطوعي. *المجلة العربية للتربية النوعية*، (٢٠)، ٢٢٥-٢٣٧.

برنامج التحول الوطني. (٢٠٢٢). واقع نعيشه. في *رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠* . https://www.vision2030.gov.sa/ar/vision-2030/vrp/national-transformation-program/

برنامج تنمية القدرات البشرية. (٢٠٢١). الوثيقة الإعلامية لبرنامج التنمية البشرية ٢٠٢١-٢٠٢٥. في *رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠* . https://www.vision2030.gov.sa/ar/vision-2030/vrp/human-capacity-development-program/

البشر، سعود. (٢٠٢٣). آليات تمويل الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية في ضوء الجامعات المماثلة في الولايات المتحدة. *مجلة العلوم التربوية والإسلامية*، (٢٨)، ١-١٤.

جامعة أم القرى. (٢٠٢٢). *برنامج مهارات القطاع غير الربحي*. https://uqu.edu.sa/icrs/SKILLS

جمعة، السيد. (٢٠١٨). الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع كاتجاه لتطوير التعليم الجامعي. *المجلة الدولية للآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية*، (١٢)، ١٠٧-١٣١.

الجهني، فيصل. (٢٠٢٢). تنويع مصادر تمويل التعليم في ضوء توجهات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م: دراسة تحليلية. مجلة التربية، ٤١ (١٩٣)، ٥٦٧-٥٨٤.

الجويرة، مشاري. (٢٠٢٤، مايو ٢٩-٣٠). واقع القطاع غير الربحي في منظومة التدريب والتعليم [عرض ورقة]. مؤتمر القطاع غير الربحي في التعليم آفاق وتطلعات، وزارة التعليم، الرياض، المملكة العربية السعودية.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الحربي، محمد. (٢٠١٥). بدائل مقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود أنموذجا. *مجلة كلية التربية*، ٢٦ (١٠٣)، ١٤١-١٧٢.

الخليفة، عبد العزيز. (٢٠١٤). صيغة مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أنموذجًا. مجلة رسالة التربية وعلم النفس. (٤٦)، ٩٧-١٢٣.

رؤية ٢٠٣٠ المملكة العربية السعودية. (٢٠١٦). في *رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠* . https://www.vision2030.gov.sa/download/file/fid/422

رؤية المملكة ٢٠٣٠. (٢٠٢٢). التقرير السنوي لرؤية السعودية ٢٠٣٠ لعام ٢٠٢٢م. https://www.vision2030.gov.sa/media/4kpoxfm1/vision-2030-annual-report-2022.pdf

ريتزر، جورج، وستيبنسكي، جيفري. (٢٠٢١). *النظريات الحديثة في علم الاجتماع* (الدوسري، ذيب بن

السلطان، فهد. (٢٠٠٨). المتطلبات الهيكلية والتنظيمية لتفعيل دور الجامعات في الشراكة المجتمعية. *دراسات تربوية واجتماعية*، ١٤(٢)، ٢٣٩- ٢٦٦.

السلمان، طارق [@mrtarekms]. (٢٠٢٣، سبتمبر ١٨). الإسناد الحكومي أحد أقوى الممكنات والأدوات المقدمة لصالح القطاع غير الربحي والتي تعزز من الاحترافية، التخصص، الاستدامة المالية يمكن الاطلاع على [تغريدة]. استرجع في سبتمبر ٢٤، ٢٠٢٤، من https://x.com/mrtarekms/status/1703665123598963171?t=Nn88gLpRkrAtFmvbHElPow&s=08

السمحان، منى. (٢٠٢٠). متطلبات تحقيق الميزة التنافسية لكلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع بجامعة الملك سعود في ضوء الخبرات العالمية. مجلة العلوم التربوية، ٢٨ (٣)، ١٨٧-٢٣٠.

سليم، حسن. (٢٠٢٠). *متطلبات تفعيل آليات الشراكة بين مؤسسات التعليم والمجتمع* [دراسات وتجارب]. المؤتمر الدولي السادس: الشراكة المجتمعية وتطوير التعليم، جامعة الأزهر، كلية التربية للبنين بالقاهرة.

شحاته، عبد الباسط، ورشاد، عبد الباسط. (٢٠١٩). تفعيل الشراكة في البحث العلمي مع الجامعات المصرية في ضوء الخبرة اليابانية. *المجلة التربوية*، ٦٠، ١١- ٧٠.

صيوح، لؤي، العشعوش، أيمن، الرفاعي، عبدالهادي، غدير، باسم، وميا، علي. (٢٠٢١). العوامل المؤثرة في التوافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية*-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، ٤٣ (٥)، ٢١٣-٢٤٠.

الطاهر، رشيدة. (٢٠٢٤). مقترح لمأسسة الابتكار الاجتماعي في التعليم. *مجلة كلية التربية*، ١٢ (٤٠)، ١٧-٦٢.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الطريف، مشاري. (٢٠٢٤، مايو ٢٩-٣٠). إسناد الخدمات التعليمية للقطاع غير الربحي مزايا وتطلعات [عرض ورقة]. مؤتمر القطاع غير الربحي في التعليم آفاق وتطلعات، وزارة التعليم، الرياض، المملكة العربية السعودية.

طه، محمد، وزايد، سهام. (٢٠٢٠). *تصور مقترح لتفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية ومؤسسات المجتمع في ضوء خبرات بعض الدول ورؤية مصر ٢٠٣٠* [دراسات وتجارب]. المؤتمر الدولي السادس: الشراكة المجتمعية وتطوير التعليم، جامعة الأزهر، كلية التربية للبنين بالقاهرة.

آل عاتق، سعيد. (٢٠٢٤، مايو ٢٩-٣٠). تحديات المنظمات التعليمية غير الربحية [عرض ورقة]. مؤتمر القطاع غير الربحي في التعليم آفاق وتطلعات، وزارة التعليم، الرياض، المملكة العربية السعودية.

عبد الجواد، مصطفى. (٢٠٠٩). *نظرية علم الاجتماع المعاصر*. دار المسيرة للنشر والتوزيع.

عبد الحسيب، جمال. (٢٠١٧). رؤية تربوية مقترحة لتفعيل عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية للشراكة المجتمعية في ضوء بعض النماذج العالمية. *مجلة كلية التربية*، ٣٦ (١٧٥)، ٧٧٤- ٨٣٠.

عبدالحسيب، جمال. (٢٠٢٠). تفعيل الشراكة بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة. *مجلة كلية التربية*، ١٧ (٩٤)، ١٩٦-٢٢٣.

العقيلي، عليا، والقحطاني، منيرة. (٢٠١٩). التعليم العالي والمهني وتمويله في ألمانيا والمملكة العربية السعودية (دراسة مقارنة). المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث*مجلة العلوم التربوية والنفسية*، ٣ (١٧)، ٣٠-٥١.

الغريب، عبد العزيز. (٢٠٠٩). *نظريات علم الاجتماع تصنيفاتها، اتجاهاتها، وبعض نماذجها التطبيقية*. مكتبة الملك فهد الوطنية.

الفوزان، علي [@AlfozanAli]. (٢٠٢٣، ديسمبر ٢٩). القطاع غير الربحي السعودي لديه خبرات كثيرة، لكن الخطورة أن يعتمد على هذه الخبرة فقط. المطلوب هو أن تتساعد بيوت [تغريدة]. استرجع في سبتمبر ١٥، ٢٠٢٤، من https://x.com/AlfozanAli/status/1740785385586692428?t=_rxoUS19dOYMmlFDdnJxcQ&s=08

القضيبي، فوزية. (٢٠٢١). واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. *مجلة كلية التربية في العلوم الإنسانية والأدبية*، ٢٧(٢)، ١٥-٢٧.

كريب، إيان. (١٩٩٩). *النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس* (غلوم، محمد، وعصفور، محمد، مترجم). عالم المعرفة.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

لطفي، طلعت. (١٩٩٤). بيتر بلاو ومدى إسهامه في تطوير نظرية التبادل الاجتماعي. *المجلة العربية للعلوم الإنسانية*. ١٢ (٤٦)، ١١٤-١٣٩. 10.34120/0117-012-046-004

لطفي، طلعت، والزيات، كمال. (د. ت). *النظرية المعاصرة في علم الاجتماع*. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

مبروك، شرين، ومصطفى، رانيا. (٢٠٢٢). وسائل مبتكرة لتمويل التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء الخبرات الدولية. *مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث*، ١٠(٢)، ١١٨-١٢٨.

مرسي، محمد، وعبد الجواد، أحمد. (د. ت). *علم الاجتماع عند تالكوت بارسونز بين نظريتي الفعل والنسق الاجتماعي- دراسة تحليلية نقدية*. مكتبة العليقي الحديثة.

المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي. (د. ت). الدليل الإرشادي لإسناد الخدمات الحكومية للقطاع غير الربحي.
https://drive.google.com/file/d/1B_qvEIppeX_tS4svYZfBC11Um4gS9SNp/view?usp=sharing

المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي. (٢٠٢٣). *التقرير السنوي للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي لسنة ٢٠٢٣*.
https://ncnp.gov.sa/ar/reports

المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي [@ncnp_sa]. (٢٠٢٥، يناير ٢٨). تسهم منظمات القطاع غير الربحي عبر الإسناد الحكومي في تقديم الخدمات الموجهة للمجتمع بجودة لتحقيق أثر أعمق. الإسناد يمكن المنظمات [صورة مرفقة]. استرجع في يناير ٢٩، ٢٠٢٥، من
https://x.com/ncnp_sa/status/1884194719955312765

المنكاع، عوض. (٢٠٢١). تصور مقترح لتفعيل دور أعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران في خدمة منظمات القطاع غير الربحي في ضوء مستهدفات رؤية ٢٠٣٠. *مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية*، (٥)، ٣٣٥-٣٩٣.

مؤسسة الملك خالد الخيرية. (٢٠٢١). *تقرير آفاق القطاع غير الربحي*.
https://www.kkf.org.sa/%D8%A5%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%86%D8%A7/

الهويش، يوسف. (٢٠١٩). دور الجامعات السعودية في نشر ثقافة العمل التطوعي بين طلابها. *مجلة جامعة الملك خالد للعلوم التربوية*، ٦ (٢)، ٨٠- ١٠٧. DOI 10.55534/1320-006-002-004

هواري، غياث والمعمار، كندة. (٢٠١٩). *التفكير التصميمي في الابتكار الاجتماعي*. الراجحي الإنسانية.
http://repository.hess.sa/xmlui/handle/123456789/516?show=full

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (٢٠٢١). تنظيم المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/3e63e522-900b-48a8-9843-ad4600902324/1

المراجع الأجنبية:

Al-Kahlan, T., & Khasawneh, M. (2023). Partnership Between Saudi Arabian Universities And Civil Society Organizations As A Tool For Achiaving Sustainable Development. Journal of Southwest Jiaotong University, 58 (5), 299-313.

Jozefowicz, V. (2015). A Study Of Factors That Influence Partnerships Between Universities And Nonprofit Organization. [Doctor of Education desertation]. Kentucky University.

Kassem, H., Aljuaid, M., Alotaibi, B., & Ghozy, R. (2020). Mapping and Analysis of Sustainability-Oriented Partnership in Non-Profit Organization: The Case of Saudi Arabia. *MDPI Journal*, 12 (17), 1-24. https://doi.org/10.3390/su12177178

Mendel, S. (2013). Achieving Meaningful Partnerships with Nonprofit Organizations: A View from the field. *Journal of Nonprofit Education and Leadership*.3 (2). 1-31.

Morgan, K. (1970). Determining sample size for research activities. *Educational and Psychological Measurement*, 30, 607-610.

Stephanie, C. B., & Dearing, T. C. (2019). Building capacity for innovation: The case of an Academic–Nonprofit partnership. *The Journal of Nonprofit Education and Leadership*, 9 (2), 149–164. doi:https://doi.org/10.18666/JNEL-2019-V9-I2-9740

Trebil-Smith, K. (2019). *Perceptions of partnership: A study on non profit and higher education collaboration*. Des Moines, IA: Iowa Campus Compact. Iowa Campus Compact,1-44. https://iacampuscompact.org/perceptions-of-partnership/

Tripp, W., Gage, D., and Williams, H. (2020). Addressing the Data Analytics Gap: A Community University Partnership to Enhance Analytics Capabilities in the Non-Profit Sector. Collaborations: A Journal of Community-Based Research and Practice, 3(1), 1–10.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472